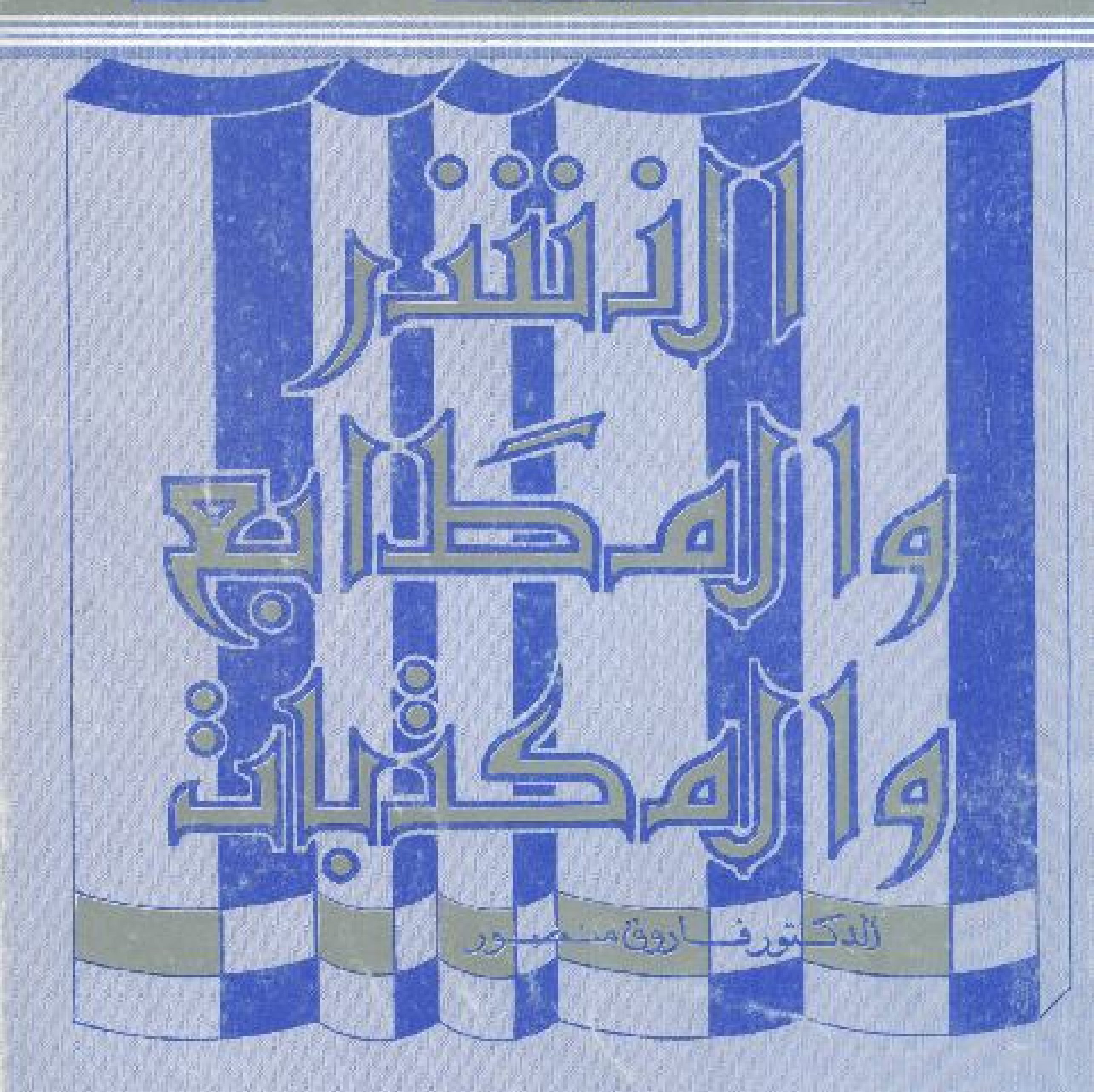
منشورات لجنة تاريخ الأردن

سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن

٥



منــــــشورات لجنــــــة تــــاريخ الأردن

سلسلة الكتاب الأم في تـــاريخ الأردن

٥

# النشر
# والمطابع
# والمكتبات

الدكتور فاروق منصور

٠٧٠ ر ٥٠٩٥٦٥

ف ١ ر فاروق منصور

النشر والمطابع والمكتبات / فاروق منصور.- عمان: لجنة تاريخ

الاردن، ١٩٩٢.

(٦١) ص – (منشورات لجنة تاريخ الاردن: ١٢ (سلسلة الكتاب الام

في تاريخ الاردن، ٥)

ر. أ (٤٧٠ /١٩٩٢/٨)

١- الكتب – صناعة وتجارة – الاردن ٢- نشر الكتب – الاردن

٣- المكتبات – الاردن ٤ – المطابع – الاردن أ- العنوان

ب- السلسلة جـ- السلسلة – سلسلة الكتاب الام في تاريخ الاردن، ٥.

(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

بسم الله الرحمن الرحيم

## تقديـــــم

يسر لجنة تاريخ الأردن أن تقدم للقراء الكتاب الخامس من سلـــسلة "الكتـــاب الأم في تاريخ الأردن" عن "النشر والمطابع والمكتبات"، الذي أعده الدكتور فاروق منصور مـــدير مكتبة الجامعة الأردنية. وكان قد صدر قبله:

١- الأردن في العصور الحجرية للدكتور زيدان كفافي.

٢- جنوبي بلاد الشام: تاريخه وآثاره في العصور البرونزية للأستاذ الدكتور خير نمـــر ياسين.

٣- تاريخ الأردن منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن الرابـــع الهجـــري / العاشـــر الميلادي للأستاذ الدكتور محمد عبد القادر خريسات.

٤- قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية للسيد عليان عبد الفتـــاح الجـــالودي والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت.

وقد رأت لجنة تاريخ الأردن المضي في إصدار البحوث – فور إنجازها – ليـــستفيد منـــها جمهور القراء، دون التزام بتسلسلها التاريخي.

وتماماً للفائدة، نضع – بعد هذا التقديم – مقدمة الكتاب الأول من سلسلة "الكتاب الأم في تاريخ الأردن".

عمان في:

صفر ١٤١٣ هـــ

آب (أغسطس) ١٩٩٢م


الذخيرة العربية

## مقدمة الكتاب الأول

## من سلسلة: "الكتاب الأم في تاريخ الأردن"

"لجنة تاريخ الأردن" لجنة مستقلة، تتخذ مقرها في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) بعمان، ألفها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد من رؤساء: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، والجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، والجمعية العلمية الملكية، بعد أن وجه صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين رسالة إلى سموه – في العشرين من شوال ١٤٠٧ هـ الموافق ١٦ حزيران ١٩٨٧م – طلب جلالته فيها أن يتولى سموه تأليف لجنة مستقلة من "المفكرين والمؤخرين المرموقين من الجامعات ومراكز البحث العلمي من الذين يواكبون تطور بلدنا، ويشاركون في مسيرته المباركة، ليقوموا بوضع خطة متكاملة المراحل لكتابة تاريخ الأردن المعاصر، في إطار تاريخ أمته العربية، ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى علمي رفيع، ومنهج موضوعي يتوخى الحقيقة وحدها، ولا يقصد إلا وجه الحق، وتستخلص من هذه البحوث والدراسات سلسلة الكتب لمختلف الفئات من الناشئة إلى جمهرة المثقفين إلى كبار المتخصصين: للتعليم والمطالعة والمراجعة".

وقد وضعت اللجنة خطة متكاملة لحصر المصادر والمراجع والوثائق المتعلقة بتاريخ الأردن، ولإنجاز ثلاثة مشروعات – تصدر في ثلاث سلاسل متتابعة – هي:

أ- سلسلة الكتاب الأم.

ب- سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة.

جـ- سلسلة كتب المطالعة.

واستكتبت ما يزيد على مئة وعشرين من الباحثين المتخصصين – مـــن داخـــل الأردن وخارجه – لإعداد تلك البحوث والدراسات والكتب.

ويسر اللجنة أن تقدم للقراء هذا الكتاب وهو الأول في "سلسلة الكتاب الأم" عن تاريخ الأردن، وستتابع "لجنة تاريخ الأردن" – بمشيئة الله – إصدار بحوث "الكتاب الأم"، بحيث ينشر كل بحث فور إنجازه.

والله نسأل أن يكون هذا الجهد بداية طيبة نافعة للقراء والباحثين في تاريخ الأردن، إنه نعم المولى ونعم النصير.

**الدكتور ناصر الدين الأسد**

رئيس لجنة تاريخ الأردن

رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية

(مؤسسة آل البيت)

## مدخل[*]

ترتبط نهضة الأردن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بجلالة مؤسس المملكة المغفور له الملك عبد الله بن الحسين الذي وصل البلاد سنة ١٩٢١. ولقد كان لمساهمة جلالته، وهو الشاعر الكاتب الأديب الذي اجتذبت إمارته الناشئة مجموعة من الأدباء والكتاب والشعراء، الأثر الكبير في نشوء الحركة الثقافية وتطورها.

وتعود بداية إنشاء مكتبة عامة في البلاد وإصدار مجلة علمية وتشجيع النشر إلى شهر تموز من عام ١٩٢٣، عندما صدرت الإرادة الأميرية "بتأسيس (مجمع علمي) بحماية صاحب السمو الملكي الأمير المعظم، ويكون رئيساً له سماحة الأستاذ وكيل الأمور الشرعية الشيخ سعيد أفندي الكرمي وعضوية العلامة رضا توفيق بك والشيخ مصطفى الغلاييني والأستاذ رشيد بقدونس والسيد محمد الشريقي"[١] وفي الوقت نفسه اعتبر هؤلاء الأعضاء هيئة إدارية لمصلحة الآثار. كما أمر سموه بإنشاء مجلة علمية باسم (المجمع العلمي في الشرق العربي) يقوم بشؤونها أعضاء المجمع، وينفق على إنشائها من واردات الجريدة والمطبعة الرسمية[٢].

وعقدت هذه الهيئة اجتماعها الأول في شهر أيلول من العام نفسه وأصدرت بياناً حددت فيه أهداف المجمع بما يلي:

"١- إحياء اللغة العربية في البلاد بجعل التعليم في مدارسها باللغة الفصحى.

٢- إنشاء مدارس للأيتام والفقراء تعلم فيها العلوم الابتدائية تعليماً عربياً صحيحاً.

٣- السعي في نشر كتب ورسائل في الأخلاق وحفظ الصحة والعلوم العربية والكونية بأسلوب عربي سهل.

٤- السعي إلى توحيد الاصطلاحات العلمية والإدارية والعسكرية في البلاد العربية.

٥- إيجاد صلة بين البلاد العربية بمبادلة صحف أخبارها، وانتخاب ذوي

---

* تم إعداد هذا البحث في تموز ١٩٨٩.

١- الشرق العربي، عدد ٩ تاريخ ١٩٢٣/٧/٢٣.

٢- المصدر نفسه.

الفضل فيها أعضاء شرف فيه يشتد بهم أزر هذا المشروع المهم في إحياء مجد العرب باتحادهم وحفظ لغتهم.
٦- انتخاب أفاضل المستشرقين من علماء الغرب الذين نقبوا عن مدنية العرب وألفوا فيها الأسفار، أعضاء شرف فيه لإحكام صلات التعاون العلمي بين الشرق والغرب.
٧- إلقاء محاضرات عامة في ندوة المجمع.
٨- إنشاء مكتبة عامة تجمع بين ما تدعو الحاجة إليه من أنواع العلوم خصوصاً ما يتعلق باللغة وآدابها.
٩- السعي الحثيث وراء جمع الآثار التاريخية لإضافتها على ما هو لدى المجمع منها في متحفه الجديد.
١٠- إصدار مجلة شهرية ينشر فيها أفكاره وأعماله لتكون رابطة بينه وبين دور الكتب والمجامع العلمية وأمهات المجلات المفيدة"[١].

ولكن لقلة المال، وتطور الأحداث، مع انفضاض معظم الأدباء والعلماء من البلاد وعودهم إلى بلادهم أو ضربهم في أجزاء أخرى من الوطن العربي، لم ينشأ المجمع العلمي و لم تصدر المجلة و لم تؤسس مكتبة وطنية حتى مراحل متأخرة من تاريخ البلاد.

ويتناول هذا البحث بالتقصي والدراسة نشوء حركة النشر والمطابع والمكتبات في الأردن وتطورها منذ تأسيس الإمارة وحتى منتصف عام ١٩٨٩ وذلك في الحدود المرسومة له ضمن العمل الشامل.

ويعتمد البحث المنهاج التاريخي مستنداً إلى المصادر الأولية الأساسية من نصوص تشريعية ووثائق رسمية وبيانات إحصائية. كما تمت الاستعانة ببعض المراجع الأخرى التي أدرجت مع المصادر الرئيسية في قائمة في نهاية هذا البحث. وتجدر الإشارة إلى أن ما تم تأليفه تخصصاً في مجال هذه الدراسة قليل العدد ضعيف الأسانيد، كما أن حالات غير قليلة من تعارض المعلومات وتباين الأرقام واختلاف التواريخ صادفت الباحث أثناء التقصي، ولم يثبت منها في هذا البحث إلا ما تم التيقن من صحته بالرجوع إلى الأصول ومطابقة النصوص.

---

١- الشرق العربي، عدد ١٥ تاريخ ١٩٢٣/٩/٣.

ويتتبع هذا البحث المراحل التاريخية للعناصر الثلاثة: النشر والمطابع والمكتبات في عقود من السنين ما لم يكن هناك مبرر لغير ذلك. وقد قسم هذا البحث إلى أربعة أقسام: تم تخصيص القسم الأول منه لدراسة حركة النشر منذ بواكيرها متتبعاً نموها وتطورها، ولتقصي السمات العامة للمنشورات الأردنية في المراحل المختلفة من حيث كميتها وموضوعاها ونوعها. ثم يتناول دور المؤسسات العامة في حركة النشر. أما القسم الثاني فقد عرض بالدراسة للمطابع منذ بداياها الأولى حتى المرحلة الراهنة المتطورة التي وصلت إليها. ويبحث القسم الثالث في المكتبات منذ إنشاء أول مكتبة في البلاد حتى وضع نظام وطني للمعلومات فيها. وقد تم التعرض هنا لمراكز التوثيق والمعلومات إلى الحد الضروري لتكامل هذا البحث. ولأهمية المكتبي المؤهل المدرب في عملية التطوير فقد تناول البحث موضوع التأهيل والتدريب بشيء من التفصيل. وعالج القسم الرابع من هذا البحث الأطر التشريعية وخطط التنمية في تناولها للنشر والمطابع والمكتبات، فليس أدل على أفكار الحاكم وآرائه من الخطط التي يرسمها، عاقداً عليها آماله مبيناً فيها طموحاته، وليس أدل على صدق عزيمته من التشريعات التي يسنّها لتنفيذ ما خطط ودبر.


الذخيرة العربية

## أولاً: النشر*

على الرغم من تواضع الأوضاع التعليمية في عهد إمارة شرقي الأردن، فقد لعبت الصحف والمجلات الأدبية التي صدرت في البلاد دورها الحيوي في النهضة الثقافية. فبالإضافة إلى جريدة الشرق العربي / الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الأردن ظهر في البلاد خلال هذه الفترة ما مجموعة (٢١) صحيفة ومجلة[١] فتحت أبوابها للأدباء والشعراء والسياسيين يعبرون فيها عن إبداعهم وآرائهم. إلا أن عدد ما نشر أو طبع من الكتب – خاصة داخل البلاد – بقي محدوداً.

ففي العشرينات لم يطبع أو ينشر في الأردن سوى كتاب واحد فقط هو كتاب حقوق المرأة المسلمة لنديم الملاح، وطبعته المطبعة الوطنية عام ١٩٢٨[٢]، وكان الملاح قد نشر كتابه "نموذج الفضائل الإسلامية"، في القدس عام ١٩٢٢ وطبعته مطبعة بيت المقدس. وقد ظهر في هذا العقد ثلاثة كتب أخرى لمؤلفين أردنيين: أولها "أغاني الصبا" لمحمد الشريقي وطبع في مطبعة الحكومة العربية في دمشق عام ١٩٢١[٣]، والثاني "كلمات صحية وفوائد طبية نشرت في جريدة الشرق العربي بعمان" لمؤلفه الدكتور حنا القسوس وطبعته مطبعة الإصلاح في دمشق عام ١٩٢٤[٤]، والكتاب الثالث هو "تاريخ آثار جرش القديمة" ترجمه سيف الدين البرغوثي، وتم طبعه في مطبعة ابن زيدون بدمشق، "ونشر بنفقة (شفيق الحايك) من جرش، وحقوق الطبع محفوظة له"[٥]. كما ظهرت في هذه الفترة إلى جانب جريدة الشرق أربع صحف هي: جزيرة العرب، والشريعة، والأردن، وصدى العرب[٦].

---

* يستثني هذا البحث في معالجته لموضوع النشر الكتب المدرسية المنهجية المقررة، فهي على أهميتها لا تشكل مؤشراً لحركة التأليف والنشر في الأردن للغاية المرجوة هنا. وكذلك تستثنى المطبوعات الحكومية الرسمية كالتقارير وخاصة تلك التي أعدتها المؤسسات الحكومية عن نشاطاتها وإنجازاتها في ميادين عملها. ويقتصر الموضوع هنا على النتائج ذي المدلول الثقافي الفكري.

١- وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر في خمسين عاماً: ١١-١٤.

٢- محمود الأخرس، الببليوغرافيا الفلسطينية الأردنية: ٢٥٥. وتم التأكد من المعلومات من الكتاب نفسه.

٣- ٥ معلومات مأخوذة عن صفحات عناوين هذه الكتب المحفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية، وقد وردت معلومات غير هذه في المصدر السابق.

٦- وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر في خمسين عاماً: ١٢.

وقد شهد عقد الثلاثينات ظهور أربعة كتب في عمان: اثنان منها لـصاحب الجلالـة مؤسس المملكة هما: "جواب السائل عن الخيل الأصائل" و "الأمالي السياسية" وقد نشرتهما مطبعة جريدة الأردن (خليل نصر) في عامي ١٩٣٦، ١٩٣٩ على التوالي. وكانت هـذه المطبعة قد أصدرت عام ١٩٣٤ كتاب "بالرفاة والبنين: طلال" لمصطفى وهبي التل وخليل نصر. والكتاب الرابع الذي نشر في هذا العقد كان كتاب عوده القسوس "القضاء البدوي" الذي أصدرته المطبعة الوطنية في عمان عام ١٩٣٦. وظهرت في هذا العقـد إضـافة إلى الجريدة الرسمية مجلتان هما: الحكمة والمجلة القضائية، وثلاث صحف هي: الميثاق والوفـاء والجزيرة[١].

وفي عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م) نشرت مطبعة الاستقلال العربي في عمان كتاب "من أنـا" لصاحب السمو أمير البلاد. ثم ظهرت في الأربعينات تسعة كتب أحدها "مذكرات جلالة الملك عبد الله" الذي نشرته دار الرائد في عمان عام ١٩٤٧[٢]. وكانت هذه الدار التي أصدرت عـام ١٩٤٥ مجلة عرفت بهذا الاسم، قد نشرت أيضاً "ديوان أطياف وأغاريد" للشاعر حـسني زيـد الكيلاني سنة ١٩٤٦.

ونشرت مطبعة الاستقلال العربي خلال هذه الفترة ثلاثة كتب هي الطبعة الثانية من ديـوان "هياكل الحب" للشاعر حسني فريز عام ١٩٤٨ (وكانت الطبعة الأولى منه قد ظهرت في دمشق عام ١٩٣٨)، وقصة عبد الحليم عباس "فتاة من فلسطين" عام ١٩٤٨، و "شرح قانون النقل على الطرق لعام ١٩٣٧" لمحمد السحيمات عام ١٩٤٧. ولم يظهر على أي مـن الكتـب الأربعـة الأخرى التي ظهرت في هذا العقد اسم مطبعته أو ناشره، واكتفي بذكر "عمان" على الغلاف أو صفحة العنوان كمكان للطباعة والنشر.

وقد ظهرت في هذا العقد – إضافة إلى الجريدة الرسمية (الشرق العربي سـابقاً) – ١٢ دورية[٣]، منها ثلاث مجلات هي: الرائد، والثقافة والتعـاون، والميثـاق. أمـا الجرائـد

---

١- وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر في خمسين عاماً: ١٣.

٢- طبعت أربعة من كتب جلالة الملك عبد الله الخمسة في عمان، أما كتاب جلالته الخامس (التكملة من المذكرات) فقد طبع في المطبعة التجارية في القدس، عام ١٩٥١.

٣- لمزيد من التفصيلات عن هذه الدوريات وتلك التي سبق ذكرها يرجع إلى الفصل الخاص بالصحف والصحافة في هذا الكتاب.

فهي: الجهاد، والعهد، والنسر، والحق، والحرية، والجامعة الإسلامية، والنهضة، والـــدفاع، وشباب العرب.

وقد يكون السبب في كثرة عدد الدوريات والقلة النسبية في عدد الكتب في هذه الحقبة هو الظاهرة الواضحة التي تستوقف الباحث في تاريخ الأدب الحديث في الأردن وفلـــسطين في أن أكثر مؤلفات الأدباء ليست كتباً ذات وحدة متآلفة في الموضوع يقوم عليها الكتاب، وإنما هي مجموعة مقالات كتبها الأديب في موضوعات متفرقة، وقد تكون أحياناً متقاربـــة ونشر بعضها في صحف يومية أو اسبوعية أو شهرية متعددة في أزمان مختلفة[١] وقد يجمعها بعد ذلك بين دفتي كتاب.

ومع بداية النصف الثاني من هذا القرن بدأت حركة التأليف والنشر في الأردن تتزايد. ولقـــد كان أول جهد لحصر الإنتاج الفكري الأردني الفلسطيني هو الببليوغرافيا الفلسطينية الأردنية ١٩٠٠ - ١٩٧٠[٢] التي اشتملت على (٢٧٠٤) عنواناً. ومن تحليل محتويات هذه الببليوغرافيا يتبين لنا أن ما نشر في الأعوام ١٩٢٠ - ١٩٧٠ في كل من فلسطين والأردن (المملكة الأردنية الهاشمية بضفتيها في الأعوام ١٩٥٠ - ١٩٧٠) بلغ (٦٠٣) كتب، نشر منها في مرحلة وحـــدة الضفتين (٣٥٨) كتاباً موزعة كما يلي:

| سنوات النشر | مكان النشر | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | الضفة الشرقية | الضفة الغربية | |
| ١٩٥٠ - ١٩٥٩ | ٧٩ | ٧٢ | ١٥١ |
| ١٩٦٠ - ١٩٦٩ | ١٥٨ | ٤٩ | ٢٠٧ |
| المجموع | ٢٣٧ | ١٢١ | ٣٥٨ |

١- ناصر الدين الأسد، الاتجاهات الأدبية الحديثة في فلسطين والأردن: ٧٤.

٢- محمود الأخرس، الببليوغرافيا الفلسطينية.

ويلاحظ من هذه الأرقام التحول الكبير في حركة الطباعة والنشر ليس إلى داخل المملكة فقط بل إلى الضفة الشرقية منها على وجه التحديد. الدلالة واضحة هنا على أن النهضة التعليمية والثقافية التي كان قد تم زرع بذورها في البلاد في عهد الإمارة بدأت تؤتي أكلها الآن، كما كان للهجرة الفلسطينية إلى عمان أثرها أيضاً في هذا المجال. يضاف إلى ذلك أن ما مرت به الأمة العربية من نكبة فلسطين ثم حرب السويس ونكسة حزيران كانت مواضيع خصبة للكتابة والتأليف.

وشهد عقد السبعينات المزيد من نمو حركة الطباعة والنشر داخل الأردن، ففي السنوات الخمس الأولى (١٩٧١ – ١٩٧٥) من هذا العقد بلغ عدد المؤلفات التي رصدها الببليوغرافيا الفلسطينية الأردنية[1] (١٠١٠) كتب، نشرت في بلدان شتى في أنحاء العالم لمؤلفين فلسطينيين وأردنيين، وكان مجموع ما نشر منها داخل الأردن (الضفة الشرقية) (٢٩٢) كتاباً نشرت جميعها في عمان باستثناء ثلاثة كتب نشرت في الزرقاء، وكتابين آخرين نشرا في اربد.

وفي السنوات التالية أخذت نسبة ما ينشر داخل الأردن ترتفع حتى تجاوزت ٤١,٥% من مجموع مؤلفات الأردنيين كما توضح الأرقام التالية[2]:

| سنة النشر | مكان النشر | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | عمان | اربد | الزرقاء | خارج الأردن | |
| ١٩٧٦ | ٦٢ | ٣ | – | ٥٦ | ١٢١ |
| ١٩٧٧ | ٧٣ | – | ١ | ١٠٨ | ١٨٢ |
| ١٩٧٨ | ٦٠ | – | – | ١١٥ | ١٧٥ |
| المجموع | ١٩٥ | ٣ | ١ | ٢٧٩ | ٤٧٨ |

١– محمود الأخرس، الببليوغرافيا الفلسطينية الأردنية ١٩٧١ – ١٩٧٥.

٢– أخذت الأرقام من الببليوغرافيات الأردنية التي نشرت في أعداد مجلة رسالة المكتبة التالية: مج ١٢ ع ١٩٧٧/٢، مج ١٣ ع ١٩٧٨/١، مج ١٤ ع ١٩٧٩/١.

ولو تناولنا المحتوى الموضوعي للمنشورات الأردنية خلال الـــسنوات ١٩٧١ – ١٩٧٨ لوجدناها موزعة على الموضوعات التالية:

| الموضوعات | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الآداب | ٥٣٠ | ٣٥,٦ |
| التاريخ والجغرافيا | ٣٧٢ | ٢٥,٠ |
| العلوم الاجتماعية | ٣٢٨ | ٢٢,٠ |
| الديانات | ٨٦ | ٥,٨ |
| العلوم النظرية والتطبيقية | ٧٧ | ٥,٢ |
| المعارف العامة | ٣١ | ٢,١ |
| الفنون | ٢٤ | ١,٦ |
| الفلسفة | ٢١ | ١,٤ |
| اللغات | ١٩ | ١,٣ |
| المجموع | ١٤٨٨ | ١٠٠% |

وتمثل هذه الأرقام حصيلة الاتجاهات العلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية في البلاد خلال هذه الفترة، وتبين أن الآداب والدراسات الإنسانية والاجتماعية والدين تشكل النسبة الأكبر في حجم الإنتاج الفكري في الأردن. وقد لا يختلف هذا كثيراً عن سمة الإنتـــاج في العالم العربي عامة. كما أن هذا الاتجاه بقي هو السائد، إلى حد شـــبه ثابـــت تقريبـــاً، في السنوات التالية كما يتبين لنا فيما بعد.

ومن حيث التوزيع اللغوي صدر (١٤٤٦) كتاباً من هذه الكتب أي ما نسبته ٩٧,٢% منها باللغة العربية والبقية باللغات الأجنبية (الإنجليزية، والإيطالية والفرنسية والاســـبانية). وكانت نسبة التأليف من هذه الكتب ٩٠,٥% والترجمـــة ٦,٤%، والتحقيـــق ٢,١% والجمع والتحرير ١%.

**الببليوغرافيات الوطنية:**

بدأ حصر الإنتاج الفكري في الأردن يأخذ أبعاداً علمية ومنهجية أفضل منذ عام ١٩٧٩، فقد تصدرت لهذا العمل جمعية المكتبات الأردنية التي أخذت ترصد هذا الإنتاج وتنشره سنوياً في ببليوغرافيات وطنية[١]. ويمثل الجدول التالي[٢] توزيع هذا الإنتاج لسنوات خمس حسب سنة النشر والموضوع:

| الموضوعات | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | المجموع |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| المعارف العامة | ٦ | ٣ | ٨ | ١٤ | ٢٩ | ٦٠ |
| الفلسفة وعلم النفس | ١ | – | ٢ | ٢ | ٦ | ١١ |
| الديانات | ١٦ | ١٩ | ٧١ | ٧٨ | ١١٣ | ٢٩٧ |
| العلوم الاجتماعية | ٦٠ | ٦١ | ١١٥ | ١٠١ | ١٣٦ | ٤٧٣ |
| اللغات | ٤ | ٢ | ٨ | ٦ | ١٣ | ٣٣ |
| العلوم النظرية والتطبيقية | ١٥ | ٣٩ | ٥٢ | ٧٢ | ٦١ | ٢٣٩ |
| الفنون | ١ | ٣ | ٧ | ٥ | ١٦ | ٣٢ |
| الآداب | ٢٧ | ٤٥ | ٤٠ | ٨٧ | ١٣٩ | ٣٣٨ |
| التاريخ والجغرافيا | ٢٢ | ٢٤ | ٣٢ | ٣٦ | ٤٣ | ١٥٧ |
| المجموع | ١٥٢ | ١٩٦ | ٣٣٥ | ٤٠١ | ٥٥٦ | ١٦٤٠ |

وفي عام ١٩٨٣ أخذ حصر الإنتاج الفكري الأردني بعداً آخر بصدور أمر الدفاع رقم

---

١- الأصل أن يقوم بهذا العمل في أي قطر مؤسسة رسمية كالمكتبة الوطنية أو المركز الوطني للإيداع، ومع غياب مثل هاتين المؤسستين في الأردن، قامت الجمعية بإصدار هذه الببليوغرافيات في الأعوام ١٩٨٠ – ١٩٨٥ لرصد الإنتاج الفكري في الأعوام ١٩٧٩ – ١٩٨٤ على التوالي. وقامت مديرية المكتبات والوثائق الوطنية بإصدار ببليوغرافيا وطنية أخرى عام ١٩٨٠.

٢- تختلف الأرقام في هذا الجدول عن تلك التي نشرتها الببليوغرافيات الأردنية التي أصدرتها جمعية المكتبات في السنوات المذكورة لاحتواء الأخيرة على الرسائل الجامعية والتقارير الحكومية التي حذفت لغايات هذا البحث.

(١) لعام ١٩٨٣ الذي ألزم المؤلف والناشر والطابع بالتكافل بإيداع نسختين من كل مطبوع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية[1]. وتشير إحصائيات الدائرة إلى أن ما تم إيداعه لديها في الأعوام ١٩٨٤ – ١٩٨٨ هو كما يلي موزعاً حسب العام والموضوع:

| الموضوعات | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعارف العامة | ١٧ | ٩ | ١١ | ٢٧ | ٢٣ | ٨٧ |
| الفلسفة وعلم النفس | ١٨ | ١٣ | ٥ | ١ | ٢ | ٣٩ |
| الديانات | ٧٥ | ٩٣ | ٦١ | ٨٢ | ١١٤ | ٤٢٥ |
| العلوم الاجتماعية | ٩٥ | ١٥٢ | ١٥٥ | ١١٨ | ١٦٥ | ٦٨٥ |
| اللغات | ٢٢ | ٢٥ | ١٥ | ١٣ | ٢٦ | ١٠١ |
| العلوم النظرية والتطبيقية | ٤٦ | ٥٥ | ٣٨ | ٥٢ | ٥٢ | ٢٤٣ |
| الفنون | ١٥ | ١٦ | ١٣ | ٢٤ | ٢٠ | ٨٨ |
| الآداب | ١٨٣ | ١٩٣ | ١٥٣ | ٢١٤ | ٢٤٠ | ٩٨٣ |
| التاريخ والجغرافيا | ٤٢ | ٣٤ | ٥٠ | ٧٥ | ١١٨ | ٣١٩ |
| المجموع | ٥١٣ | ٥٩٠ | ٥٠١ | ٦٠٦ | ٧٦٠ | ٢٩٧٠ |

وبلغ عدد ما تم إيداعه باللغات الأجنبية من هذه الكتب (١٠٨) كتب أي ما نسبته ٣,٦% من مجموعها. وبذا يكون الإنتاج الفكري باللغات الأجنبية قد سجل ارتفاعاً نسبياً فوق انتاج العقد السابق الذي كانت نسبته ٢,٨% كما أشير إلى ذلك سابقاً.

ومن دراسة الجدولين السابقين يلاحظ أيضاً الازدياد الكبير في حجم الإنتاج الفكري في جميع حقول المعرفة، إذ نرى أن هذا الإنتاج قد تضاعف في مجموعه خمسة أضعاف خلال فترة السنوات العشر ١٩٧٩ – ١٩٨٨. ولا شك أن انطلاقة التعليم وظهور الكثير من المؤسسات الثقافية والتعليمية كالمجامع والجامعات وكليات المجتمع، بالإضافة إلى زخم

١– هاتان النسختان هما إضافة إلى النسختين المطلوب إيداعهما لدى دائرة المطبوعات والنشر لغايات إجازة الطباعة.

عملية التنمية والتطور الكبير في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كانت جميعها عوامل مؤثرة ومشتركة في دفع عملية الإنتاج إلى هذا المستوى.

ويبين الجدول التالي التوزيع الموضوعي مرتباً ترتيباً تنازلياً وفق عدد الكتب المنشورة حسب موضوعاتها في السنوات العشر الأخيرة:

| الموضوعات | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الآداب | ١٣٢١ | ٢٨,٦ |
| العلوم الاجتماعية | ١١٥٨ | ٢٥,١ |
| الديانات | ٧٢٢ | ١٥,٧ |
| العلوم النظرية والتطبيقية | ٤٨٢ | ١٠,٥ |
| التاريخ والجغرافيا | ٤٧٦ | ١٠,٣ |
| المعارف العامة | ١٤٧ | ٣,٢ |
| اللغات | ١٣٤ | ٢,٩ |
| الفنون | ١٢٠ | ٢,٦ |
| الفلسفة وعلم النفس | ٥٠ | ١,١ |
| المجموع | ٤٦١٠ | %١٠٠ |

ويوضح هذا الجدول أن الآداب بقيت تحتل المرتبة الأولى في عدد المنشورات، وإن لم يكن في نسبة النمو، فقد انخفضت نسبتها من ٣٥,٦% من مجموع الإنتاج الفكري في عقد السبعينات إلى ما نسبته ٢٨,٦% من إنتاج السنوات العشر الأخيرة. وهذا يعكس ازدياد نسبة النمو في موضوعات أخرى أهمها موضوع الديانات الذي تضاعفت نسبة الإنتاج فيه، وكذلك موضوعات العلوم النظرية والتطبيقية التي سجلت نمواً عددياً كبيراً قفز من ٧٧ كتاباً في السنوات ١٩٧١ – ١٩٧٨ إلى (٤٨٢) كتاباً في السنوات ٧٩ – ١٩٨٨، وبالتالي أصبح يمثل ما نسبته ١٠,٥% من مجموع إنتاج هذه الفترة الأخيرة. وقد يكون لأعمال الترجمة العلمية التي نشطت بها بعض المؤسسات كمجمع اللغة العربية، وزيادة عدد الكليات العلمية والتطبيقية على مستوى الجامعات، وما يقابلها من تخصصات على

مستوى كليات المجتمع، الأثر البين في هذه الزيادة.

ومن ناحية أخرى بقي النقص الكبير واضحاً في الإنتاج الفكري في موضوعات الفلسفة وعلم النفس التي لم يزد ما نشر فيها خلال عشر سنوات على ١,١% من مجموع الإنتاج الفكري الأردني. كذلك فقد بقي التأليف في مجال الفنون الجميلة محدوداً أيضاً.

**المؤسسات العامة والنشر*:**

لقد أسهم ظهور المؤسسات التربوية والثقافية في تطوير حركة النشر في الأردن إلى حد كبير. وقد يكون من السمات البارزة لهذه الحركة قيام القطاع العام وبخاصة المؤسسات المذكورة بدعمها، وذلك إما عن طريق النشر المباشر للإنتاج الأردني، أو عن طريق برامج إجراء بحوث ودراسات في موضوعات شتى في مختلف حقول المعرفة ينشر نتاجها، أو عن طريق تقديم الدعم المالي، الكلي أو الجزئي، لنشر المؤلفات الأردنية. وتأتي في طليعة هذه المؤسسات الجامعات الأردنية.

وقد تضمن القانون الموحد للجامعات الأردنية[1]، وقوانين الجامعات الأربع نصوصاً تبين أن من أهداف الجامعات نشر المعرفة وتطويرها والقيام بالبحث العلمي وتشجيعه. كما نصت أنظمة البحث العلمي وتعليماته في هذه الجامعات على أشكال وأساليب دعم هذه البحوث ونشرها. وبالإضافة إلى المطبوعات الرسمية للجامعات الأردنية الأربع وكتبها السنوية وأدلتها ونشراتها والقوائم الببليوغرافية التي تنشرها مكتباتها ومجلاتها الثقافية العامة وصحف طلبتها نجد أن ثلاثاً منها تصدر مجلات فكرية محكمة، وهي "دراسات" التي تصدرها الجامعة الأردنية منذ عام ١٩٧٤، وأصبحت تصدر الآن شهرياً في أعداد تتناول أبحاثاً متخصصة في مجالات العلوم الإنسانية والعلوم البحتة الطبيعية والعلوم الطبية والعلوم التطبيقية. و "أبحاث اليرموك" التي تصدرها جامعة اليرموك منذ عام ١٩٨٣ في سلسلتين إحداهما للعلوم الإنسانية والاجتماعية والأخرى للآداب واللغويات. و "مؤتة للبحوث والدراسات" التي تصدرها جامعة مؤتة منذ عام ١٩٨٦.

---

* لمزيد من التفاصيل عن المؤسسات الثقافية بعامة، يرجى الرجوع إلى الفصل الخاص بها في هذا الكتاب.

١- قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧ في الجريدة الرسمية عدد ٣٤٩٩ تاريخ ١٩٨٧/٩/١٦.

وفي مجال المطبوعات غير الدورية صدر أول منشورات الجامعة الأردنية عام ١٩٦٤، وبلغ عدد ما نشرته الجامعة حتى عام ١٩٨٨ (١٨٤) مطبوعاً منها (١٧) مطبوعاً باللغة الإنجليزية[١]. وتناولت مطبوعات الجامعة مختلف موضوعات المعرفة، كما شملت التأليف والترجمة ونشر المخطوطات والفهارس والدراسات والبحوث، ويوضح الجدول التالي التوزيع الموضوعي لهذه المطبوعات:

| الموضوعات | ١٩٦٤ – ١٩٦٩ | ١٩٧٠ – ١٩٧٩ | ١٩٨٠ – ١٩٨٩ | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الآداب | ٢ | ٩ | ١٦ | ٢٧ |
| التاريخ والجغرافيا | ١ | ٩ | ٣٢ | ٤٢ |
| الفلسفة | – | ١ | ٤ | ٥ |
| العلوم الاجتماعية | – | ١٠ | ٥٥ | ٦٥ |
| العلوم النظرية والتطبيقية | – | ٣ | ١٨ | ٢١ |
| الدين | – | ١ | – | ١ |
| معارف عامة | – | ١ | ٢٠ | ٢١ |
| التربية الرياضية | – | – | ٢ | ٢ |
| المجموع | ٣ | ٣٤ | ١٤٧ | ١٨٤ |

وبدأت جامعة اليرموك نشاطها في النشر عام ١٩٨٠، وبلغ مجموع ما أصدرته حتى نهاية ١٩٨٨ (٤١) مطبوعاً منها (٥) باللغة الإنجليزية[٢]. كما تضمن إنتاجها كتابين مترجمين أحدهما إلى اللغة العربية والآخر وهو "ديوان عرار" مترجماً إلى اللغة الإنجليزية.

وكان نصيب جامعة مؤتة من النشر منذ تأسيسها (٦) ستة مطبوعات، ثلاثة منها تأليفاً وثلاثة تحقيقاً[٣].

---

١- الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، قائمة منشورات الجامعة الأردنية ١٩٦٢ – ١٩٨٨.

٢- جامعة اليرموك، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، ملخصات الكتب الصادرة عن جامعة اليرموك، ١٩٨٩.

٣- أخذت قائمة بالمطبوعات من مدير مكتبة جامعة مؤتة في شهر حزيران ١٩٨٩.

وقام المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) – الذي تأسس عام ١٩٨١ برعاية ملكية سامية – بجهد متميز أيضاً في مجال النشر، فقد بلغت منشورات المجمع الملكي حتى منتصف عام ١٩٨٩ (٢١) كتاباً. إلا أنه يلاحظ أن كثيراً من منشورات المجمع موسوعية الصفة متعددة الأجزاء تجاوزت في مجموعها ١٠٠ مجلد[١]. كذلك يلاحظ أن ثلاثة من أعمال المجمع قد نشرت باللغتين العربية والإنجليزية بينما نشر كتابان آخران باللغة الإنجليزية فقط.

وفي مجال نشاط المجمع الملكي في البحوث والنشر تجدر الإشارة إلى اتفاقيات المجمع مع المؤسسات والمعاهد العربية والأجنبية في هذا الصدد، ولعل أبرزها التعاون مع جامعة كمبردج في بريطانيا في إصدار الفهرس الإسلامي Index Islamicus الذي بدأت أعداده تحمل اسم المجمع ومكتبة جامعة كمبردج منذ شهر تموز ١٩٨٢. كما قام المجمع بنشر كتاب (كنوز القدس) بالتعاون مع منظمة المدن العربية في الكويت. وتشمل مشروعات المجمع بحوثاً تم التخطيط لها وبوشر بتنفيذ بعضها وإن كانت تستغرق سنوات لتنفيذها، وأهم هذه المشروعات:

١- موسوعة الحضارة الإسلامية.

٢- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط.

٣- الفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي (مكتبة صالح كامل).

٤- الفهارس التحليلية للتربية العربية الإسلامية.

هذا بالإضافة إلى مشروع ترميم عدد من مباني المكتبات الأثرية في بيت المقدس، وترميم ما تضمه من مخطوطات وفهرستها وتصويرها[٢].

وهناك مؤسسة أخرى عنيت بالنشر هي مجمع اللغة العربية الأردني: الذي نشط منذ تأسيسه عام ١٩٧٦ في ميدان تعريب التعليم الجامعي. بالإضافة إلى مجلته (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني) التي صدر العدد الأول منها في كانون الثاني ١٩٧٨، وقد تركزت جهود المجمع في مجال النشر في الميادين التالية[٣]:

---

١- المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، تعريف عام. وكذلك قائمة بالمنشورات تم تزويد الباحث بها في حزيران ١٩٨٩.

٢- المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، تعريف عام.

٣- مجمع اللغة العربية الأردني، منشورات مجمع اللغة العربية.

١- مشروع تعريب التعليم الجامعي: وقد أصدر المجمع حتى الآن (١٨) كتاباً: منها خمسة في الرياضيات وأربعة في الفيزياء وأربعة في الكيمياء وخمسة في العلوم الحياتية وكتاب واحد في علم طبقات الأرض.

٢- الكتب الثقافية: وبلغت (١١) كتاباً منها ثلاثة محققة.

٣- فهارس المخطوطات: وأصدر منها خمسة فهارس.

٤- معاجم المصطلحات والرموز: وأصدر منها (١٢) عملاً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أعمال اللجنة الوطنية للتعريب والترجمة والنشر التي انتهت بإنشاء مجمع اللغة العربية الأردني. فقد صدر القرار بإنشاء هذه اللجنة في ١٩٦١/٥/١٨ باسم اللجنة الأردنية للتعريب، ومهمتها الأساسية تتبع نشاط الهيئات المشتغلة بالتعريب، وتتبع حركة الترجمة للكتب والمؤلفات، وتسجيل كل ما يتم ترجمته من ذلك في الأردن. ولكن اللجنة لم تبدأ نشاطها في التعريب والنشر إلا في عام ١٩٦٤ حين نشرت كتاب آثار الأردن للانكستر هاردنج الذي ترجمه سليمان موسى، ثم كتاب (طاغور) تلخيص وترجمة حسني فريز عن الإنجليزية عام ١٩٦٥. وظلت جهود اللجنة في هذا الحقل محدودة جداً نظراً لضآلة المخصصات المالية[١]. إذ بلغ مجموع ما أنتجته غير الكتابين المذكورين أربعة كتب أخرى فقط هي: "من القصص العالمي" ترجمة عيسى الناعوري، و "أقاصيص من الشرق والغرب" ترجمة محمود سيف الدين الإيراني و "ابن سينا – تأليف كرادوفو" ترجمة عادل زعيتر و "مجموعة من الأسماء الجغرافية في الأردن وفلسطين" الذي طبع مرتين[٢].

أما وزارة الثقافة والتراث القومي[٣] فقد بدأت نشاطها في النشر منذ عام ١٩٦٦ عندما تأسست دائرة الثقافة والفنون، وتعزز هذا النشاط بصدور نظام (نشر الإنتاج الثقافي في الأردن وتوزيعه) رقم ٢٩ لعام ١٩٦٩[٤]، وبلغ مجموع ما نشرته حتى مطلع عقد السبعينات عشرة مؤلفات تناولت موضوعات تاريخية وسياسية وفولكلورية بالإضافة إلى

---

١- عيسى الناعوري، اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر: ١٩.

٢- المصدر نفسه: ٤٩.

٣- وزارة الثقافة والإعلام حالياً، ووزارة الثقافة والشباب في مرحلة سابقة.

٤- الجريدة الرسمية، عدد ٢١٧٥ تاريخ ١٩٦٩/٦/١.

ترجمة كتاب واحد في الرحلات، ويجمع بين هذه الأعمال جميعاً ارتباطها بالأردن وفلسطين. وفي السنوات العشر التالية نشرت الدائرة (٣٣) كتاباً منها كتابان مترجمان. وقد كانت الضفة المميزة لمنشورات هذه الفترة تنوع موضوعاتها ما بين الأدب في مختلف صوره والتاريخ والآثار والفولكلور. أما في عقد الثمانينات فقد نشرت الوزارة (٧٨) كتاباً تضمنت كتابين مترجمين. ويبين الجدول التالي التوزيع الموضوعي لمنشورات هذه الوزارة منذ بدأت نشاطها في النشر[١].

| الموضوع | ١٩٦٥-١٩٦٩ | ١٩٧٠-١٩٧٩ | ١٩٨٠-١٩٨٩ | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| التاريخ | ٥ | ١٠ | ٧ | ٢٢ |
| السياسة | ٣ | - | ٦ | ٩ |
| الآداب | ٢ | ١٩ | ٥٩ | ٨٠ |
| الاجتماع | - | ٣ | ٤ | ٧ |
| الدين | - | ١ | ١ | ٢ |
| الفلسفة | - | - | ١ | ١ |
| المجموع | ١٠ | ٣٣ | ٧٨ | ١٢١ |

وبلغ عدد الكتب المترجمة من هذه الكتب سبعة كتب. ويضاف إلى هذه المنشورات جهود الوزارة في إصدار الدوريات خاصة: أفكار، والفنون الشعبية، ووسام (مجلة خاصة بالأطفال)، ومجلة الشباب في إحدى المراحل.

وتعتبر دائرة المطبوعات والنشر من أقدم الدوائر الرسمية، فقد كانت بدايتها في العشرينات كمديرية للمطبوعات والجريدة الرسمية. واقتصر نشاطها في الثلاثينات والأربعينات على أعمال الرقابة الصحفية بشكل خاص ورقابة المطبوعات بشكل عام. وحتى الخمسينات لم يكن للدائرة نشاط يذكر على مستوى التأليف والنشر لعدم وجود

١- جميع الأرقام مستقاة من قائمة إجمالية تم تزويد الباحث بها في أيار ١٩٨٩.

صلاحيات قانونية محددة تحدد مهام الدائرة وسلطتها[1] إلا أنها أصدرت في أواخر الخمسينات أول نشرة إعلامية عن الأردن بعنوان (دليل الأردن الصحفي)، كما أصدرت في العام نفسه مجلة "رسالة الأردن" التي كانت تهدف إلى إيضاح وجهة نظر الأردن الرسمية. وفي الستينات أصدرت الدائرة تسعة مطبوعات، لعل أبرزها كتاب الأردن السنوي الذي صدرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٦٣. وخلال فترة السبعينات ازداد عدد الكتب والكراسات الإعلامية الصادرة عن الدائرة حتى تجاوزت أربعين كتاباً وكراساً[2]. وبالإضافة إلى كتاب الأردن السنوي الذي استمر في الصدور، بدأت الدائرة بإصدار (الوثائق الأردنية) التي صدر العدد الأول منها عام ١٩٧٢ مشتملاً على أهم البيانات الحكومية والأحداث السياسية خلال عام ١٩٦٧، واستمرت الدائرة في إصداره بعد ذلك.

ومن المؤسسات التي ساهمت في النشر الجمعية العلمية الملكية التي أصدرت خلال عقدين من عمرها (٢٦٧) بحثاً ودراسة وتقريراً باللغة العربية وعدداً من الدراسات باللغة الإنجليزية[3]. وتغلب على منشورات الجمعية صفة التقارير ودراسات البحوث. وأهم الموضوعات التي تناولتها منشورات الجمعية العلمية الملكية هي الاقتصاد والجدوى الاقتصادية لمشروعات محددة في التجارة والزراعة والصناعة والطاقة والتنقل. كما تناولت أبحاثها موضوعات الاستيطان الصهيوني في الأرض المحتلة واقتصاديات العدو الإسرائيلي. وفي السنوات الأخيرة بدأت تظهر ضمن منشورات الجمعية دراسات في المعلومات والحاسوب.

هذا وقد قامت وزارات ودوائر رسمية أخرى كالمركز الجغرافي الملكي الذي نشط في مجال إعداد الخرائط ونشرها، ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ووزارة السياحة والآثار (سلطة السياحة ودائرة الآثار العامة) وغيرها من الوزارات والهيئات الحكومية بأعمال محدودة في مجال الطباعة والنشر، مما يضيق المقام عن حصره وتحليله.

وبالإضافة إلى المؤسسات الرسمية نشطت في مجال النشر أيضاً بعض المؤسسات النقابية

---

١- وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر في خمسين عاماً: ١٦.

٢- المصدر نفسه: ٢٢.

٣- قائمة مطبوعة تم تزويد الباحث بها في حزيران ١٩٨٩.

والثقافية والخاصة. وكان لنقابة المحامين النظاميين جهد مميز في إصدار "موسوعة التشريع الأردني" التي صدر الجزء الأول منها عام ١٩٧٢، و "مجلة نقابة المحامين" التي تصدر منذ عام ١٩٥٣ وتحتوي المبادئ القانونية التي أقرتها محكمتا التمييز والعدل العليا على مدى أربعة عقود تقريباً.

ومن أبرز المؤسسات التطوعية التي ساهمت في مجال النشر جمعية المكتبات الأردنية التي تأسست عام ١٩٦٣ وقامت بنشر (١٣) كتاباً بالإضافة إلى مجلتها الفصلية (رسالة المكتبة). ومن أهم ما نشرته الجمعية الببليوغرافيات الفلسطينية الأردنية والببليوغرافيا الوطنية الأردنية التي تمثل حصراً سنوياً بالإنتاج الفكري الأردني منذ عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٥.

وكذلك قامت رابطة الكتاب الأردنيين (التي حل اتحاد الكتاب الأردنيين محلها) بإصدار (٧٦) مطبوعاً خلال فترة حياتها (١٩٧٤ – ١٩٨٧)، معظمها في مجال الأدب[1].

ثم منتدى الفكر العربي – وهو مؤسسة عربية مستقلة يرعاها سمو ولي عهد البلاد – الذي نشط في مجال القيام بالندوات والحوارات الفكرية، وتوثيق هذه الندوات والحوارات بشكل كتب، ونشر الدراسات والأبحاث التي تتعلق بحاضر الوطن العربي ومستقبله. وقد أصدر المنتدى خلال الأعوام ١٩٨٥ – ١٩٨٩ بالإضافة إلى نشرته الشهرية (المنتدى) (٢٨) مطبوعاً موزعة كما يلي[2]:

| | |
|---|---|
| ١- سلسلة حوارات عالمية | ٧ مطبوعات منها ٤ باللغة الإنجليزية، |
| ٢- سلسلة حوارات عربية | ٥ مطبوعات. |
| ٣- دراسات الوطن العربي | ٢ مطبوعان. |
| ٤- تقارير حالة الأمة العربية | ١ مطبوع واحد. |
| ٥- أعمال مترجمة | ٣ مطبوعات. |
| ٦- دراسات وأبحاث | ١٠ مطبوعات. |

١- أحمد المصلح، رابطة الكتاب الأردنيين: ملامح عامة: ٤٥.

٢- منتدى الفكر العربي، قائمة مطبوعات، ١٩٨٩.

ويلاحظ أن هذه المؤسسات، الحكومة منها وغير الحكومية، والمؤلفين أنفسهم قد تحملوا على مر السنين العبء الأكبر من النشر. ففي دراسة أجريت عام ١٩٧٦[١] تبين أن ٣٥,٥% من الكتب المنشورة خلال عشر سنوات نشرته مؤسسات. أما المؤلفون فقد بلغت مساهمتهم في الفترة نفسها بـ ٤٠% من مجموع ما نشر. وما زالت المساهمة الفعلية لدور النشر تحتل مركزاً متواضعاً في عملية نشر الكتاب الأردني مقارنة بما تقوم به المؤسسات والمؤلفون على الرغم من ازدياد عدد دور النشر زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة. وتشير أرقام دائرة المطبوعات والنشر[٢] إلى أن عدد دور النشر المرخصة في الأردن بلغ حتى منتصف عام ١٩٨٩ (١٦٣) داراً موزعة على المناطق التالية:

| | |
|---|---|
| عمان ومحافظة العاصمة | ١٣٨ |
| اربد | ١٢ |
| الزرقاء | ٥ |
| الكرك | ٢ |

ودار نشر واحدة في كل من المفرق والسلط وماحص والبقعة ومادبا ومعان.

ويشكل هذا الرقم زيادة ملحوظة مقدارها (٤٢) داراً على عدد الناشرين في عام ١٩٧٩[٣]. ولكن لا بد في هذا المقام من ملاحظة أن هذه الأرقام لا تعكس عدد الناشرين الذين يقومون بأعمال النشر فعلاً، إذ إن بعض من تم الترخيص لهم هم دور طباعة أو باعة كتب أو وكالات توزيع. والكثير من دور النشر المرخصة تقوم – في الغالب من الحالات – بدور الموزع أو بائع الكتب أكثر من قيامها بدور الناشر، علماً بأنه يوجد في البلاد (٤٨٥) داراً أخرى مرخصة للتوزيع وبيع الكتب والقرطاسية يحمل معظمها اسم (مكتبة)[٤]. وهذا التعبير بتعريف قانون المطبوعات والنشر هو كل مؤسسة متخصصة تتولى بيع أو توزيع المطبوعات والمؤلفات في مكان معين[٥].

---

١- رسالة المكتبة، عدد ٢، مجلد ١٢، حزيران ١٩٧٧.

٢- قائمة تم الحصول عليها من دائرة المطبوعات والنشر / تموز عام ١٩٨٩.

٣- جمعية المكتبات الأردنية الببليوغرافيا الوطنية ١٩٧٩.

٤- قائمة تم الحصول عليها من دائرة المطبوعات والنشر / تموز عام ١٩٨٩.

٥- قانون المطبوعات والنشر رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣، المادة ٢.

## ثانياً: المطابع

كانت أول محاولة لإنشاء مطبعة في البلاد تلك التي قامت بها حكومة مظهر رسلان الأولى بإيفادها خير الدين الزركلي في آذار ١٩٢٢ إلى القدس لشراء مطبعة[١] وليس هناك ما يشير إلى ما إذا كان الزركلي قد نجح في ما عهد إليه به أم لا. إلا أن جميع المصادر تجمع على أنه في العام نفسه نقلت مطبعة خليل نصر التي كانت قد أنشئت في حيفا عام ١٩٠٩ إلى عمان[٢]. وظلت هذه المطبعة التي بدأت بطباعة جريدة الأردن اعتباراً من عام ١٩٢٧[٣] وعرفت باسمها منذ ذلك الوقت، وحدها في البلاد زهاء ثلاث سنوات تقريباً قامت خلالها بإنجاز مطبوعات الحكومة والجيش والمطبوعات التجارية، التي كانت جميعها محدودة العدد والنسخ.

ويبدو أن أول ما طبع في الأردن هو جريدة الشرق العربي التي صدر العدد الأول منها يوم الاثنين ١٩٢٣/٥/٢٨ أي بعد ثلاثة أيام من الاحتفال بإعلان استقلال (شرقي الأردن)[٤]. إلا أن هذا العدد وما تلاه من أعداد لم تشر إلى المطبعة التي كانت تطبع الجريدة عليها[٥]، وكانت أول إشارة إلى ذلك في ملحق العدد ٥٢ من هذه الجريدة الصادر بتاريخ ١٩٢٤/٤/٢٨ الذي خصص للإعلان عن استقالة حكومة حسن خالد أبو الهدى وتشكيل وزارة رضا الركابي. فقد ورد في الحاشية في نهاية صفحة الملحق عبارة (عمان: المطبعة الأميرية العامرة) مما يدل على أن الجريدة كانت تطبع على مطبعة حكومية خاصة. ومن ناحية أخرى كثيراً ما ألحق المرحوم محمد الشريقي باسمه في المقالات والقصائد التي كان ينشرها في الشرق العربي، أو عند ورود خبر يتعلق به، بصفته الرسمية (مدير الجريدة

---

١- خير الدين الزركلي، عامان في عمان: ١٧٤.

٢- خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق العربي: ٣٢٥.

٣- وزارة إعلام، دائرة المطبوعات والنشر في خمسين عاماً: ١٢.

٤- الشرق العربي، عدد ١ تاريخ ١٩٢٣/٥/٢٨.

٥- كان أول تشريع يصدر ملزماً بذكر اسم المطبعة والناشر وعنوانهما على المطبوعات هو القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٥ المعدل لقانوني المطابع والمطبوعات العثمانيين ونص على ما يلي: (يجب أن يذكر في أسفل آخر صفحة من جميع المطبوعات، ما عدا الأوراق المتعلقة بالأمور الذاتية والأوراق المختصة بالدوائر الرسمية، اسم وعنوان كل من صاحب المطبعة والناشر والمكان الذي طبعت فيه، وكل من يخالف أحكام هذه المادة يعاقب بالحبس مدة ثلاثة أشهر وبغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيهاً فلسطينياً أو بكلتا العقوبتين).

ومطبعتها) مما يدل أيضاً على أنه كان للجريدة مطبعة خاصة بها.

وفي عام ١٩٢٥ أنشئت المطبعة الرسمية للحكومة التي أخذت تطبع – بالإضافة إلى جريدة الشرق العربية – المطبوعات الحكومية[١] وأول ما يشير إلى هذه المطبعة الإعلان التالي الذي نشرته جريدة الشرق العربي في عددها الصادر بتاريخ ١٩٢٥/١٠/١: "حفظاً لنظام العمل ولأصول ما يراد طبعه في المطبعة الرسمية على كل دائرة ترغب في طبع مطبوعات أن ترسل نماذج تلك المطبوعات إلى المطبعة الرسمية على نسختين"[٢]. ويبدو أن عدد المطبوعات قد بدأ يزداد إلى الحد الذي دعا المطبعة إلى نشر إعلان آخر في شباط ١٩٢٦ تنبه فيه إلى لزوم إيداع المطبوعات في المطبعة قبل حلول زمن الحاجة إلى استعمالها لكثرة المطبوعات المالية التي ترجح على غيرها لتعلقها بجباية أموال الحكومة[٣].

وفي سنة ١٩٢٦ أنشأ محمد نوري السمان (المطبعة الوطنية) وقد لعبت هذه المطبعة مع مطبعة جريدة الأردن دوراً مهماً في نهاية عقد العشرينات ثم في الثلاثينات في طباعة صحف تلك الفترة ومجلاتها بالإضافة إلى المطبوعات التجارية والحكومية[٤]. وما زالت المطبعة الوطنية قائمة إلى يومنا هذا يديرها ورثة المرحوم السمان، وهي حالياً من أكبر مطابع المملكة، وقد انتقل مقرها من شارع بسمان في وسط عمان إلى موقع قرب دار الإذاعة الأردنية.

ورابع المطابع التي أنشئت في الأردن كانت مطبعة الاستقلال العربي التي أنشأها جودت شعشاعة سنة ١٩٣٢ عند أول طريق وادي السير (قرب مبنى البريد المركزي حالياً)[٥]. وشأن المطبعتين الأخريين في تلك الفترة (الأردن والوطنية) ساهمت مطبعة الاستقلال في طباعة الصحف والمطبوعات الحكومية والتجارية والكتب المدرسية، وكان من أبرز ما طبعته كتاب "من أنا" لسمو الأمير عبد الله عام ١٣٥٩هـ.

وقد استمرت الزيادة في عدد المطابع بطيئة في سنوات الأربعينات. ومع وحدة

---

١- خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق العربي: ٣٢٥.

٢- الشرق العربي، العدد ١١٤ تاريخ ١٩٢٥/١٠/١.

٣- الشرق العربي، العدد ١٢٢ تاريخ ١٩٢٦/٢/١.

٤- خليل صابات، تاريخ الطباعة: ٣٢٥.

٥- المصدر نفسه.

الضفتين انضمت مطابع القدس وغيرها من مدن الضفة الغربية[1] إلى مطابع عمان التي بدأت تزدهر وتنمو حتى بلغ عددها عام ١٩٦٤ حوالي (١٠٤) مطابع[2].

وكان من أبرز المطابع التي أنشئت في الخمسينات مطبعة الشركة الصناعية عام ١٩٥٠ ومطبعة الكردي الحديثة عام ١٩٥٢، ثم تتالت مطابع السلام والاتحاد والشعب وجميعها في عمان. وفي منتصف هذا العقد تقريباً أسست مطبعة القوات المسلحة، ثم أسست مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية عام ١٩٥٩. وقد لعبت المطبعتان دوراً مهماً في النشر وفي طباعة الكتب المدرسية. وفي هذه الفترة أيضاً دخلت الطباعة مرحلة متطورة فنياً بدخول طباعة الأوفست والصف الآلي إلى بعض المطابع، كما دخلت مع طباعة الأوفست الطباعة بالألوان ولو في نطاق محدود. فبعد أن كانت الطباعة طيلة العقود الثلاثة السابقة تعتمد الطريقة اليدوية لجمع الحروف المصنوعة من الرصاص وتلك الخشبية المستخدمة لغايات صف العناوين، أصبحت تعتمد طريقة التصوير واستعمال الكليشيهات للصور والعناوين، كما استوردت آلات لسكب الحروف من الرصاص بدلاً من العمل اليدوي القديم. وتطورت طريقة الطباعة من تلك اليدوية المعروفة باسم (تيبو) التي كانت تلقم فيها الآلات بورق الطباعة ثم تسحب منها يدوياً، إلى استعمال آلات تقوم ذاتياً بسحب الورق إليها ثم تلفظه منها.

ومع هذا التطور في الفن الطباعي أنشئت أيضاً مطابع تجارية صناعية تعنى بطباعة علب الكرتون وغيرها. إلا أن دور المطابع في طباعة المؤلفات الأردنية بقي محدوداً بالمقارنة بما كان يطبعه المؤلفون الأردنيون في الخارج كما أشير إلى ذلك سابقاً.

ومع النهضة التعليمية والثقافية والنمو والازدهار الاقتصادي ازداد عدد المطابع حتى بلغ عام ١٩٧٩ (١٠٥) مطابع في الضفة الشرقية موزعة كما يلي[3]:

---

١- كانت أول مطبعة تدخل فلسطين هي مطبعة الآباء الفرنسيسيين في القدس عام ١٨٤٦. ناصر الدين الأسد، الاتجاهات الأدبية: ٤٢.

٢- خليل صابات، تاريخ الطباعة: ٣٢٦، وأسامة يوسف شهاب، صحيفة الجزيرة الأردنية: ٢١.

٣- جمعية المكتبات، الببليوغرافيا الأردنية، ١٩٨٠.

عمان (وضواحيها) : ٨٧

اربد : ٦

الزرقاء : ٥

السلط : ٢

ومطبعة واحدة في كل من: الرمثا، والمفرق، والعقبة، وجرش.

وفي مرحلة السبعينات هذه طرأ تطور آخر على الفن الطباعي في البلاد بدخول أجهزة صف الحروف بواسطة التصوير الضوئي.

وخلال عشر سنوات تالية ازداد عدد المطابع إلى ما يقرب من ثلاثة أضعافه فبلغ (٢٩٢) مطبعة بالإضافة إلى مطابع الجامعات والمؤسسات الرسمية مثل القوات المسلحة والأمن العام والسياحة والبنك المركزي وبنك الإسكان والجمعية العلمية الملكية وغيرها[1].

ويبين الجدول التالي توزيع هذه المطابع التجارية على المدن المختلفة، وتتضح منه القفزة الهائلة التي قفزتها هذه الصناعة خلال عقد واحد من السنين:

عمان (وضواحيها) : ٢٢٨

الزرقاء (والرصيفة) : ٢١

اربد : ١١

السلط : ٧

الفحيص : ٥

مادبا : ٣

الكرك : ٣

المفرق : ٣

العقبة : ٣

الرمثا : ٣

وواحدة في كل من: الطفيلة، وعجلون، ودير أبي سعيد، والشونة الجنوبية، وجرش.

---

١- قائمة تم تزويد الباحث بها من دائرة المكتبات والوثائق الوطنية في نيسان ١٩٨٩، وقائمة أخرى من دائرة المطبوعات والنشر في تموز ١٩٨٩.

ومع الزيادة في العدد تطور الفن الطباعي أيضاً، وأصبحت بعض المطابع تستخدم الحاسوب وأشعة الليزر في صف الحروف وفي الطباعة وفرز الألوان وفي الإخراج الفني. وتطورت أقسام التصوير في هذه المطابع أيضاً ليصبح معظمها يعمل وفق أنظمة تبرمج آلياً. كذلك تطورت أقسام التجليد من يدوية إلى آلية تستخدم أجهزة حديثة متطورة في الطي والتجميع والقص والتغليف.

ويلاحظ أن المطابع لم تعد مطابع مدينية أو مطابع قاصرة على مراكز المحافظات والألوية بل انتشرت إلى بعض الضواحي والأرياف. وقد يكون من أسباب ذلك أيضاً أن حوالي (٧٠) مطبعة من هذه المطابع هي للأغراض التجارية الصناعية[١] مثل طباعة علب الكرتون ومواد التغليف وأكياس النايلون وعبواته وما شابه.

كذلك فإن الكثير من هذه المطابع تعتمد على المطبوعات التجارية، أما تلك التي تقوم بطباعة الكتب وأعمال النشر الأخرى فهي – بالإضافة إلى مطابع المؤسسات الرسمية كمطبعة القوات المسلحة ومطبعة الأمن العام ومطبعة الجمعية العلمية الملكية – المطابع الكبرى فقط، كالمطبعة الوطنية ومطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية والمطبعة المركزية والمطبعة النموذجية وجميعها في عمان. ولا بد من الإشارة إلى أنه إن كان ظهور المطابع في الأردن قد ارتبط بالصحافة، فما زالت مطابع الصحف تقوم بدور كبير في عملية نشر المؤلفات خاصة تلك التي يقوم مؤلفوها بنشرها على مسؤوليتهم وبتمويلهم الذاتي.

وتتنوع المطابع القائمة وتختلف من ناحية حداثتها وكفاءاتها الفنية، ويبقى النقص الأساسي في حقل الطباعة متمثلاً في عدم توافر الكوادر الفنية القادرة على استيعاب التقنيات الأحدث في الأجهزة والمعدات الفنية اللازمة للناشرين في إنتاج نوعية أفضل ن المطبوعات. وقد تنبهت الدولة إلى هذا الأمر فحاولت معالجته في خطة التنمية كما سنرى فيما بعد.

---

١- وثائق دائرة المكتبات والوثائق الوطنية / تم الاطلاع عليها في نيسان ١٩٨٩.


الذخيرة العربية

## ثالثاً: المكتبات*

ارتبط نشوء المكتبات وتطورها إلى حد كبير، خاصة في السنوات الثلاثين الأولى، بحركة التعليم، لا يكاد ينفصل عنها، ليس فعلاً أو وجوداً فقط ولكن أيضاً في التشريع والتخطيط. وباستقراء بعض النصوص التشريعية تتوضح لنا هذه السمة وتتأكد.

ففي أول تشريع يصدر للمدارس في عهد الإمارة (نظام المدارس لعام ١٩٢٥) ورد أن من مسؤوليات مدير المدرسة (حفظ دفتر الكتب التي تعار للطلبة من مكتبة المدرسة) [١] كما نص قانون التدريسات الابتدائية لعام ١٩٢٦ في المادة ٦٨ منه على أنه من ضمن المصاريف التي تمول من موازنة الولاية (مصاريف مكتبات المدارس الابتدائية وكتب التلامذة الفقراء) [٢]. واستمر هذا الخط في تشريعات التعليم المتعاقبة الصادرة في عهد الإمارة، فقد نص نظام المعارف رقم ٢ لسنة ١٩٣٩ الذي يعتبر من أهم أحداث التعليم في هذا العهد على أنه من الأمور المكلفة بها إدارة المعارف: تشجيع الحركات العلمية والأدبية والاهتمام بكل ما يتعلق بالتربية والثقافة[٣]. في حين نصت تعليمات تنظيم أعمال التفتيش الصادرة بتاريخ ١٩٤٥/٦/١١ على أنه من ضمن واجبات المفتشين (الإشراف على مكتبات المدارس والمكتبات العامة) [٤]، وقد يكون هذا أول نص يتعرض للمكتبات العامة بعد ذاك الذي تضمنه بيان المجمع العلمي المشار إليه سابقاً.

وواضح من هذه النصوص أن فكرة الخدمة المكتبية في المدارس ودور هذه الخدمة في العملية التربوية التعليمية لم تغب عن ذهن المشرع وإن كانت الظروف، المادية في الغالب، قد أعاقت تحقيق هذا التوجه في البداية حتى آن لها أن تؤتي ثمارها مع التطور العام والنهضة التعليمية التي شهدتها البلاد بعد الاستقلال وتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية.

---

* بالإضافة إلى المكتبات الجامعية والمكتبات المدرسية جلية الدلالة، يقصد بالمكتبات العامة في هذا البحث تلك المكتبات التي تمول من خزينة الدولة / البلديات ولا تختص بموضوع خاص أو بجمهور معين، وتقدم خدماتها دون مقابل لأفراد المجتمع كافة، ويقصد بالمكتبات المتخصصة تلك التي تتبع وزارة أو سلطة أو مؤسسة أو هيئة بعينها رسمية كانت أم أهلية، وتقدم خدماتها المتخصصة غالباً في موضوع معين، إلى جمهور معين من المستفيدين.

١- الشرق العربي، عدد ١٠٦ تاريخ ١٩٢٥/٦/١.

٢- الشرق العربي، عدد ١٢٧ تاريخ ١٩٣٦/٥/١.

٣- الجريدة الرسمية، عدد ٦٢٣ تاريخ ١٩٣٩/١/١٦.

٤- وزارة التربية والتعليم / تاريخ التربية والتعليم في الأردن ١٩٢٠ – ١٩٧٠: ٢١٠.

لقد كانت أول مكتبة مدرسية تؤسس فعلاً في شرقي الأردن هي مكتبة مدرسة ثانوية السلط عام ١٩٢٦، كان قد وضع حجر الأساس لهذه المدرسة السلطانية عـــام ١٩٢٣[١]. وخلال عقدي الثلاثينات والأربعينات، تأسست (١٣) مكتبة أخرى، ولكنها جميعهـــا لم تكن أكثر من "مجموعات صغيرة من الكتب محفوظة في خزائن مقفلة في مكان مـــا مـــن المدرسة، ونادراً ما أفرد لها غرفة خاصة"[٢]. وبقي هذا هو الحال حـــتى منتـــصف عقـــد الخمسينات حين أصبح الأردن عضواً في منظمة اليونسكو، إذ أضحى بالمستطاع الإفادة من هذه المنظمة في ميدان المكتبات، فحصل الأردن في عام ١٩٥٥ على خبير للمكتبات بقـــي في البلاد لمدة سنتين تقريباً. وكان من نتائج وجوده أن ابتعث في عام ١٩٥٦ أول أردني من قبل وزارة التربية والتعليم لدورة في بريطانيا، ثم شهد عام ١٩٥٧ تأسيس أول مكتبة عامة في البلاد وقد أسست في مدينة اربد كمشروع ريادي بدعم من هذه المنظمة أيضاً[٣].

وقد يكون الحدث الأكثر أهمية في تطوير المكتبات المدرسية هو إنشاء قسم خاص بها في وزارة التربية والتعليم عام ١٩٥٨ "يشرف على المكتبات المدرسية ويـــساهم في النـــشاط المكتبي الخاص بالمكتبات العامة ومكتبات الوزارات والدوائر الحكومية"[٤]. ومع ملاحظة أن النص جاء فضفاضاً إلا أن المهم هو أن هذا القسم قد تم إنشاؤه وبدأ يمارس بعض ما أوكل إليه من مهام، وبدأت منذ ذلك الحين تعقد دورات تدريبية أثناء الخدمة ودورات صـــيفية قصيرة، وبدأ مبعوثو الوزارة العائدون من تدريبهم في الخارج في السنوات التالية بزيـــارات إلى المدارس لدراسة وضع كل مدرسة وتقديم التوصيات نحو تطوير الخدمة المكتبية فيهـــا. كذلك قررت الوزارة في العام نفسه تخصيص ٣٠% من أموال التبرعات في كل مدرســـة لشراء الكتب للمكتبة[٥]. كما بدأت في رصد بضعة آلاف من الدنانير في موازنتها العامـــة كـــل عـــام، واعتبـــاراً مـــن الـــسنة الماليـــة ١٩٥٩/٥٨، لكتـــب المكتبـــات، وقـــد

---

١- صدقي دحبور، دليل المكتبات في الأردن: ٣٣. كذلك الشرق العربي، العدد ٤ تاريخ ١٩٢٣/٦/١٨.

٢- محمود الأخرس، المكتبات المدرسية: تقرير: ١٩٧١.

٣- de Grolier, E. Hashemite Kingdom of Jordan: Development of the National Documentation Centre. Paris: Unesco, ١٩٧٧.

٤- وزارة التربية والتعليم، تاريخ التربية والتعليم في الأردن: ١٩٢١ – ١٩٧٠: ٢٦٧.

٥- تعميم الوزارة رقم ٢٧٦٥١/٧٦/٣ – ٦٤ تاريخ ١٩٥٨/١١/٢٥.

كان ما خصصته الوزارة في هذا العام ثلاثة آلاف دينار. كما تم تأثيث مكتبة الملكة زين الشرف الثانوية في عمان لتكون نموذجاً يحتذى عند تأثيث المكتبات[1].

وقد أنشئت في عقد الخمسينات ٢٥ مكتبة مدرسية في مدارس ضفتي المملكة، كما ظهرت خمس مكتبات دور معلمين كانت أولاها مكتبة معهد المعلمين في عمان التي أنشئت عام ١٩٥٢ ودار المعلمات في رام الله، التي أنشئت في العام نفسه.

ومع عدم وجود مكتبات عامة وقلة المكتبات المدرسية وضعفها برز إلى الوجود عدد من المكتبات المتخصصة بلغ عددها في نهاية الخمسينات تسع مكتبات كانت أولاها مكتبة دائرة الآثار العامة التي أنشئت عام ١٩٥٠ فمكتبات مديرية الطيران المدني عام ١٩٥١ وسلاح الجو عام ١٩٥٣، ونقابة المحامين عام ١٩٥٣، ودائرة الإحصاءات العامة عام ١٩٥٤، وديوان الموظفين عام ١٩٥٦، والمكتبة الفنية لمصفاة البترول عام ١٩٥٦، ومكتبة دائرة البحث والإرشاد الزراعي عام ١٩٥٨، والمكتبة الثقافية لإذاعة المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٥٩[2].

وهذه البداية للنهضة المكتبية تبعتها في بداية الستينات ثلاثة أحداث مهمة كان لها شأنها في تطوير المكتبات والخدمة المكتبية في البلاد، ففي عام ١٩٦٠ تأسست المكتبة العامة لأمانة العاصمة (مكتبة عمان الكبرى حالياً)، ثم كان تأسيس الجامعة الأردنية ومكتبتها في نهاية عام ١٩٦٢ وتبعها تأسيس جمعية المكتبات الأردنية عام ١٩٦٣، وقد تركت كل من هذه المؤسسات الثلاث آثارها الواضحة في تطور المكتبات في الأردن.

فالمكتبة العامة لأمانة العاصمة قامت بدور ريادي في دعم المكتبات العامة الناشئة، وتدريب العاملين فيها وفي غيرها من المكتبات، وتقديم الخبرة والمشورة الفنية لها. كما احتضنت جمعية المكتبات الأردنية لمدة عشر سنوات كاملة، وعملت على دعم النتاج الفكري الأردني وإقامة المعارض والندوات المتخصصة. كذلك فإن الكثير من السلطات البلدية في البلاد ترى في هذه المكتبة نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه مكتباتها العامة عند تأسيسها فتحذو حذوها وتقتدي بخدماتها.

---

١- وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي ١٩٥٨ – ١٩٥٩.

٢- صدقي دحبور، دليل المكتبات الأردنية: ٨١ – ٩٨. كذلك سجلات جمعية المكتبات الأردنية.

ومكتبة الجامعة الأردنية التي تطورت لتصبح – مع غياب المكتبة الوطنية – المكتبة الأولى في البلاد بمقتنيات تزيد على نصف مليون مادة مكتبية متاحة للجمهور عامة إضافة إلى أسرة الجامعة، كان لها دورها في تأهيل العاملين فيها بإيفادهم للحصول على درجات أكاديمية عليا في علوم المكتبات والمعلومات، وقام هؤلاء بدورهم بالمساهمة بالتدريس والتدريب على مختلف المستويات. كما لعبت المكتبة دوراً مهماً في مجال التدريب العملي للعاملين في المكتبات المختلفة، وفي رفع المكتبات الناشئة بما تقدمه من دعم عيني، وكان لها دورها أيضاً في النشر الببليوغرافي، وفي تأصيل القواعد الإجراءات الفنية، هذا بالإضافة إلى دعمها أيضاً للنتاج الفكري الأردني باقتنائه والتعريف به عن طريق التبادل والإهداء مع الكثير من المكتبات في مختلف أنحاء العالم.

أما جمعية المكتبات الأردنية فقد وحدت جهود العاملين في حقول المكتبات والتوثيق والمعلومات، ونشطت في مجال الدورات التدريبية لسنوات طويلة، وكذلك في مجال المطبوعات والنشاط الببليوغرافي الوطني، والبحوث والدراسات بالإضافة إلى جهودها في تأسيس مكتبة متخصصة في علوم المكتبات والتوثيق والمعلومات. كما ساهمت في تقديم خبرات أعضائها إلى العديد من المؤسسات.

وكانت الجمعية أيضاً وراء الكثير من محاولات سن التشريعات الخاصة بالمكتبات، واستحداث برامج التدريس على مختلف المستويات.

وللمؤسسات الثلاث حضور ملموس على الصعيدين العربي والدولي، سواء في الاتحادات والجمعيات المهنية أم في المؤتمرات أم الندوات أم المعارض.

ويمثل عقد الستينات – بشكل عام – علامة نهضة بارزة في تاريخ المكتبات والحركة المكتبية في الأردن، فمع نهايته بلغ عدد المكتبات المدرسية (٥٥) مكتبة. كما أنشئت خلاله (٩) تسع مكتبات معاهد ليبلغ مجموع عددها إحدى عشرة مكتبة. وتوسعت وزارة التربية والتعليم في هذه المرحلة في خدمات المكتبات المتنقلة التي وجهت خدماتها نحو المدارس الابتدائية والإعدادية التي لم تكن فيها مكتبات، أو كانت مكتباتها ذوات مجموعات كتب قليلة. وكان إنشاء أول مكتبة متنقلة عام ١٩٥٨ في لواء الخليل وتبعتها أخرى في لواء نابلس عام ١٩٦١، مكونة من ثلاثة فروع أحدها في نابلس والثاني في جنين

والثالث في طولكرم[1]، ثم أنشئت في نهاية العقد مكتبتان متنقلتان في عمان. وصاحب هذه الزيادة في عدد المكتبات المدرسية، تطور آخر قامت به وزارة التربية والتعليم، إذ بدأت الوزارة منذ عام ١٩٦١ **بتخصيص** الحصص الأسبوعية لأمين أو أمينة المكتبة بمعدل حصة واحدة في المدرسة الابتدائية، وحصتين في المدرسة الإعدادية وثلاث حصص في المدرسة الثانوية[2]، **وتخصيص** حصة اسبوعية للنشاط المكتبي لكل صف في المرحلتين الإعدادية والثانوية في مدارس الذكور والإناث[3]. ومنذ عام ١٩٦٥ تقرر أن يكون أمين المكتبة متفرغاً في المدرسة الثانوية التي تحوي مكتبة في قاعة مؤثثة وعدد كتبها لا يقل عن ألفي كتاب وإلا كان التخفيض من نصاب أمين المكتبة بمعدل حصة لكل صف أو شعبة[4].

وفي قطاع المكتبات العامة بلغ عدد المكتبات الني أنشئت في الضفة الشرقية في هذا العقد ثماني مكتبات عامة تتبع البلديات هي: المكتبة العامة لبلدية الكرك عام ١٩٦٣، ومكتبة بلدية معان عام ١٩٦٥، ومكتبة بلدية الزرقاء عام ١٩٦٥، ومكتبة بلدية السلط عام ١٩٦٥، ومكتبة بلدية العقبة عام ١٩٦٧، ومكتبة بلدية وادي السير عام ١٩٦٩، بالإضافة إلى المكتبة العامة لأمانة العاصمة ومكتبة بلدية اربد اللتين سبقت الإشارة إليهما. كما أسس العديد من المكتبات المتخصصة ومعظمها في الوزارات والدوائر الحكومية، ولكن كان أهمها مكتبة البنك المركزي عام ١٩٦٤، ومكتبة دائرة الأرصاد الجوية عام ١٩٦٥، ومكتبة سلطة المصادر الطبيعية عام ١٩٦٥[5].

وشهد عقد السبعينات المزيد من تأسيس المكتبات الأكاديمية بما فيها مكتبات معاهد المعلمين والمعاهد الفنية (معاهد ما بعد المرحلة الثانوية)، بينما بقي قطاع المكتبات العامة دون تغيير كبير، إذ بينما تم إنشاء ثلاث مكتبات عامة فقط خلال هذه الفترة هي: مكتبة بلدية الرمثا عام ١٩٧٤، ومكتبة بلدية المفرق عام ١٩٧٤، ومكتبة بلدية جرش عام ١٩٧٩[6]، نجد أن عدد المكتبات المدرسية قد ازداد (٤٣) مكتبة، وازداد عدد مكتبات

---

١- وزارة التربية والتعليم، تاريخ التربية والتعليم: ٢٦٨.

٢- كتاب الوزارة رقم ٧٤٣٣/٢/٣٤ – ٣٩ تاريخ ١٩٦٠/٨/٢٤.

٣- كتاب الوزارة رقم ٨٣٤٦/٧٥/٢ تاريخ ١٩٦٠/٥/٥.

٤- تعميم الوزارة رقم ٣٧٧٧٢/٢/٥١ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٣.

٥- صدقي دحبور، دليل المكتبات: ٨١ – ٩١.

٦- المصدر نفسه.

المعاهد / كليات المجتمع (١٥) مكتبة، وبلغت الزيادة في المكتبات المتخصصة ٣٣ مكتبة. كذلك تميزت هذه المرحلة بإنشاء خمس مكتبات أطفال هي: مكتبة الأطفال التابعة للمكتبة العامة لأمانة العاصمة (وسط البلد)، وكذلك فرع هذه المكتبة في الأشرفية، ومكتبتا جمعية أصدقاء الأطفال في كل من جبل عمان وجبل النصر ومكتبة مركز هيا الثقافي[١].

وازداد الاهتمام بإنشاء المكتبات العامة منذ عام ١٩٨١م. حيث أصبح عدد المكتبات التي أنشأتها البلديات حتى منتصف عام ١٩٨٩ (٣٩) مكتبة تتوزعها المناطق التالية:

| | |
|---|---|
| محافظة اربد | ١٥ |
| محافظة العاصمة | ٨ |
| منطقة عمان الكبرى | ٦ |
| محافظة البلقاء | ٦ |
| محافظة المفرق | ٣ |
| محافظة معان | ٣ |
| محافظة الكرك | ٣ |
| محافظة الطفيلة | ١ |

مما يعطي صورة واضحة عن انتشار الخدمة المكتبية العامة في مختلف مراكز المحافظات. وإذا كان عدد المكتبات العامة في العاصمة ما زال دون المتوقع، إلا أن وجود المكتبات الأكاديمية من جامعية ومكتبات معاهد ومدارس، كذلك المكتبات المتخصصة التابعة للمؤسسات الثقافية ومؤسسات البحث العلمي والوزارات والدوائر والنقابات المختلفة، يعطي الباحث والدارس فرصة للوصول إلى ما يبتغيه من مصادر المعلومات. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه تتوافر في العاصمة بعض المكتبات (العامة) الأخرى مثل مكتبات المراكز الثقافية التي يزيد عددها على العشر وهي تساهم أيضاً في تلبية حاجة الباحثين والدارسين.

وتبين سجلات دائرة المكتبات والوثائق الوطنية أن مكتبات الأطفال قد ازداد انتشارها في العقد الأخير في معظم محافظات المملكة، وقد أنشئ بعضها بجهود السلطات البلدية،

---

١- سجلات دائرة المكتبات والوثائق الوطنية، وسجلات جمعية المكتبات الأردنية.

وبعضها الآخر بجهود جمعيات خيرية أو مؤسسات وطنية، كما ساهمت دائـرة المكتبـات والوثائق الوطنية في تأسيس بعضها ودعمه. وبلغ عدد المكتبات في نهاية عام ١٩٨٨ (٢٦) مكتبة موزعة على محافظات المملكة المختلفة كالتالي[1]:

محافظة العاصمة : ١٦
محافظة الزرقاء : ٣
محافظة اربد : ٣
محافظة معان : ٢
محافظة الكرك : ١
محافظة المفرق : ١

وشهد قطاع المكتبات المدرسية تطوراً هائلاً في هذه الحقبة، ففي حـين كـان عـدد المكتبات المدرسية الثانوية في نهاية العام الدراسي ١٩٧٢/٧١ (١١٧) مكتبة، نجده قد قفز إلى (٤٩٨) مكتبة في نهاية العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧[2].

وتقتصر هذه الأرقام على مدارس وزارة التربية والتعليم فقط، أما المدارس التابعة للقوات المسلحة الأردنية / مديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية (قسم الثقافة سابقاً) فقد بلـغ عدد مكتباتها في نهاية عام ١٩٨٨ (١٢) مكتبة في مختلف المراحل الدراسية*.

وازداد عدد مكتبات المعاهد وكليات المجتمع في السنوات الأخيرة حتى بلغ في نهاية عام ١٩٨٨ (٧٩) مكتبة تتبع مؤسسات حكومية وأهلية، منها (٣٧) مكتبة كليـة مجتمـع، والبقية مكتبات معاهد وكليات تدريب خاصة.

وتسجل المكتبات المتخصصة في عقد الثمانينات ازدياداً كبيراً أيـضاً إذ بلـغ عـددها حسب إحصائيات جمعية المكتبات الأردنية في منتصف عام ١٩٨٨ (١٠٤) مكتبات تتبـع مؤسسات بحث علمي ومؤسسات ثقافية ووزارات ومستشفيات ونقابات، كما تتـوزع تخصصاتها مختلف المواضيع في الآداب والإنسانيات والعلوم النظرية والتطبيقية.

---

١- وثائق دائرة المكتبات والوثائق الوطنية، وسجلات جمعية المكتبات الأردنية.

٢- وثائق من المكتبات المدرسية في وزارة التربية والتعليم.

* ولم تتوافر للباحث إحصاءات رسمية عن عدد المكتبات الخاصة البالغ عددها في نهاية عام ١٩٨٧ (٨٦٥) مدرسة منها (١٩٣) مدرسة تابعة لوكالة الغوث الدولية حسب إحصاءات وزارة التربية والتعليم في ذلك العام.

وبالإضافة إلى المكتبات الأكاديمية والمتخصصة والعامة ومكتبات الأطفال أنشئت في البلاد مراكز توثيق وإعلام تهدف إلى توثيق المعلومات في ميدان محدد باقتناء مصادر هذه المعلومات، والإعلام عنها لذوي الحاجة والمتخصصين بوسائل وأساليب إعلام ببليوغرافية منهجية يدوية وآلية تمهيداً لاستخدامها. ومن الأمثلة على هذه المراكز: مركز التوثيق التربوي في وزارة التربية والتعليم الذي أسس عام ١٩٦٤[١]. والذي تتلخص مهمته الرئيسية في جمع الوثائق التربوية وتنظيمها وتحليل محتوياتها والإعلام عنها بنشرات وكشافات ومستخلصات، بالإضافة إلى نشره بعض الدراسات والتقارير. وعهد إلى القسم أيضاً لسنوات بإصدار مجلة "رسالة المعلم"، كما أصدر الكشافات التحليلية والتراكمية لهذه المجلة.

وهناك أيضاً مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية الذي أنشئ برعاية خاصة من سمو ولي العهد المعظم عام ١٩٧٤، وقد كان ملحقاً بقسم التاريخ في البداية ثم أصبح مركزاً من المراكز العلمية في الجامعة. ويهدف المركز إلى جمع الوثائق عن الأردن وفلسطين والبلاد العربية والإسلامية، والمخطوطات بأنواعها، أو صورها المايكروفيليمية والخرائط والصور التاريخية. ويقوم بتوثيق هذه المواد وفهرستها وتصنيفها وحفظها وصيانتها والتعريف بها عن طريق إعداد الفهارس والكشافات ونشرها مباشرة أو بالتعاون مع بعض المؤسسات وبمؤازرتها كمجمع اللغة العربية الأردني، والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية. وبلغت مقتنيات المركز حتى منتصف عام ١٩٨٩ ما يقرب من (١٥,٠٠٠) كتاب و (١٤٣٣١) مخطوطة أصلية ومصورة و (٦٠٩٨) مصغرة فيلمية (مايكروفيلم وايكروفيش)، و (٢٩٣) ملفاً وثائقياً و (٥٣٧) شريحة بالإضافة إلى مجموعة الأشرطة السمعية والسمعبصرية[٢].

وبالإضافة إلى هذين المركزين تنتشر في المملكة مراكز توثيق ومعلومات في ميادين الزراعة، والإدارة والإحصاءات، والتنمية الاجتماعية، والصحة وغيرها.

وإن كان يصعب إلى حد ما حصر مقتنيات المكتبات المختلفة من مختلف أنواع أوعية

---

١- وزارة التربية والتعليم، تاريخ التربية والتعليم: ٢٥٧، كذلك وثائق قسم التوثيق التربوي في الوزارة.

٢- الجامعة الأردنية، مركز الوثائق والمخطوطات. نشرة تعريفية، ١٩٨٧.

المعلومات نظراً لنموها المستمر المطرد يومياً، فإنه قد تكفي الإشارة إلى أن مقتنيات المكتبات الجامعية وحدها تقترب من مليون مادة نصفها تقريباً في مكتبة الجامعة الأردنية. كما تشترك المكتبات الجامعية الأربع في ما يزيد على ثلاثة آلاف وخمسمائة دورية في مختلف فروع المعرفة وبلغات مختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن مقتنيات هذه المكتبات الأربع تتجاوز الكتب والدوريات لتشمل مختلف أوعية المعلومات من مخطوطات وثائق ومصغرات فيلمية وأشرطة وشرائح وأفلام ثابتة ومتحركة، كما بدأت جميعها باقتناء الأشرطة والأقراص الممغنطة المستعملة في أجهز الحاسوب، وبدأ بعضها أيضاً في اقتناء الأقراص الضوئية (الليزر). وأخذ اقتناء هذه المواد المكتبية المختلفة ينتشر في مختلف أنواع المكتبات وفي المكتبات المتخصصة على وجه الخصوص، وكبراها مكتبة الجمعية العلمية الملكية التي تأسست عام ١٩٧٠.

وتقدر إحصائيات وزارة التربية والتعليم مجموع مقتنيات مكتبات مدارسها الثانوية فقط بـ (١,١٣٤,٢٠٠) مادة حتى نهاية العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧[١]. في حين تقدر مقتنيات المكتبات العامة من الكتب بـ (٤١٠,٠٠٠) مجلد[٢] منها حوالي (١٥٠,٠٠٠) مجلد في المكتبات العامة لأمانة عمان الكبرى، أما مكتبات الأطفال فتقدر مقتنياتها بـ (٨٥,٠٠٠) كتاب[٣].

وفي مجال الدوريات ضمت القائمة الموحدة للدوريات الإنجليزية[٤] التي تمثل مقتنيات حوالي (٣٠) مكتبة (٦١٩٤) عنواناً، كما ضمت القائمة الموحدة للدوريات العربية (١٨٧٤) عنواناً تمثل مقتنيات (٤٥) مكتبة في مختلف أنحاء المملكة[٥].

وكان طبيعياً أن يحاول الأردن مواكبة دول العالم في مواجهة (ثورة المعلومات)، فسعى في الكثير من مؤسساته المكتبية إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها في تخزين المعلومات ومعالجتها واسترجاعها ونقلها وتداولها والإفادة منها. وقد ابتدأت بعض

---

١- إحصائيات قسم المكتبات المدرسية في الوزارة.

٢- تم التوصل إلى هذا الرقم بجمع مقتنيات المكتبات العامة كما وردت في وثائق دائرة المكتبات والوثائق الوطنية.

٣- تم التوصل إلى هذا الرقم بالطريقة السابقة نفسها.

٤- مؤسسة عبد الحميد شومان. Union List of Foreign Periodicals. Amman: Dec. ١٩٨٨.

٥- مؤسسة عبد الحميد شومان، القائمة الموحدة للدوريات العربية.

المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات في استخدام الحاسوب في واحدة أو أكثر من فعالياتها. وقد بلغ عدد المكتبات الأردنية التي تستخدم الحاسوب في بعض شؤونها وخدماتها حتى نهاية عام ١٩٨٨ (١١) مكتبة. كذلك بدأت بعض المكتبات باستخدام أجهزة الفاكسميلي لتبادل الوثائق وصور المقالات العلمية سواء على المستوى المحلي أم العالمي. وتقوم ثلاث من المكتبات، هي على وجه التحديد: مكتبة الجامعة الأردنية ومكتبة جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية ومكتبة الجمعية العلمية الملكية بتقديم خدمات بحث المعلومات عن طريق الاتصال المباشر بقواعد المعلومات خارج الأردن، بواسطة أجهزة الحاسوب On-line Information Services.

ومنذ منتصف السبعينات كانت قد بدأت تطرح فكرة إنشاء شبكة معلومات[١] تشترك فيها المكتبات ومراكز المعلومات والتوثيق حتى جاء تأسيس النظام الوطني للمعلومات (نمو) عام ١٩٨٨. ويهدف هذا النظام في مجمله إلى تأمين المعلومات وتهيئتها كوسيلة مساعدة في وضع السياسات وإجراء الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبحوث العلمية. وسيتألف النظام عند تكامله بالإضافة إلى إدارته المركزية وشبكة الاتصالات السلكية المتخصصة من: مركز المعلومات الاقتصادية والاجتماعية في وزارة التخطيط ومركز المعلومات العلمية والفنية في الجمعية العلمية الملكية والأنظمة الفرعية في الوزارات والدوائر والجامعات ومراكز البحوث[٢].

هذا في الوقت نفسه الذي تسعى فيه الجامعات الأردنية الأربع إلى إنشاء شبكة معلومات خاصة بها تكون جزءاً من نظام المعلومات الوطني المشار إليه أعلاه. وقد بدأت مكتبات الجامعات حوسبة إجراءاتها كخطوة أولى في هذا الاتجاه.

---

١- المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٦. والجمعية العلمية الملكية، ندوة سياسة العلوم والتكنولوجيا.

٢- نمو (النظام الوطني للمعومات) مطوية تعريفية، ١٩٨٩.

**التدريب والتأهيل:**

صاحب التطور في المكتبات تدريب العاملين فيها وتأهيلهم. وقد عملت جهات مختلفة مثل: الجامعات، ووزارة التربية والتعليم وبعض الوزارات والمؤسسات الأخرى على إيفاد عدد من المبعوثين للتدريب والدراسة الأكاديمية خارج الأردن في علوم المكتبات والتوثيق والمعلومات. ففي مجال الدراسة الأكاديمية وحدها أوفدت الجامعة الأردنية إلى الخارج ثلاثة مبعوثين حصلوا على درجة الدكتوراه، كما أوفدت ثمانية آخرين حصلوا على درجة الماجستير. وأوفدت جامعة اليرموك اثنين حصلا على شهادة الدكتوراه. كما أوفدت الجمعية العلمية الملكية مبعوثاً حصل على درجة الماجستير، وكانت دائرة الآثار العامة قد أوفدت في مطلع السبعينات مبعوثاً حصل على درجة الماجستير أيضاً.

أما وزارة التربية والتعليم فقد تركزت بعثاتها الأكاديمية إلى الخارج في الأعوام ٧١-١٩٧٩، حيث أوفدت ثمانية أشخاص لدرجة دبلوم الدراسات العليا ومبعوثين اثنين للماجستير و (١٦) للبكالوريوس.

أما التدريب خارج الأردن لفترات قصيرة أو في دورات طويلة غير مؤدية إلى درجات أكاديمية فقد ساهمت به الكثير من المؤسسات والدوائر الحكومية مستفيدة في الغالب من برامج مساعدة المنظمات الدولية وبخاصة اليونسكو. وكانت أولى المؤسسات في إرسال مبعوثين للتدريب خارج البلاد وزارة التربية والتعليم.

ويشكل التدريب والتأهيل على الصعيد المحلي معلماً بارزاً في تطور الحركة المكتبية جديراً بالتناول بالتفصيل. فحتى عام ١٩٧٧ كان يتوافر داخل الأردن نوعان من برامج التدريب وكلاهما ظهر لتغطية الحاجات الملحة إلى توفير كفايات أساسية في العاملين في المكتبات المختلفة.

والنوع الأول من هذه البرامج التدريبية كان ذلك الموجه نحو المكتبات المدرسية الذي نظمه وأداره قسم المكتبات المدرسية ومديرية التدريب والتأهيل في وزارة التربية والتعليم. وفي هذا المجال كانت تعقد دورات تدريبية أثناء العمل مدتها ٣ أيام في الغالب وقد تمتد إلى اسبوعين، بالإضافة إلى دورات صيفية مدتها ٤ — ٦ أسابيع في مناطق تعليمية مختلفة من

المملكة[1]، ويعطى المتدربون خلال هذه الدورات أساسيات بسيطة في العمل المكتبي وإجراءاته الفنية.

والنوع الثاني من التدريب كان دورات تدريبية عامة بدأت بعقدها جمعية المكتبات الأردنية عام ١٩٦٤، ثم أصبح عقد هذه الدورات سنوياً تقريباً منذ عام ١٩٦٩. وتناولت هذه الدورات من ناحية نظرية وعملية المهارات الأساسية اللازمة للعاملين في المكتبات من فهرسة وتصنيف وببليوغرافيا ومراجع وخدمات. ثم أضافت جمعية المكتبات إلى دوراتها هذه دورات متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات علوم المكتبات. وبلغ مجموع الدورات العامة التي عقدتها الجمعية حتى نهاية عام ١٩٧٦ عشر دورات. كما عقدت بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٨ (٣٤) دورة متخصصة[2].

وساهمت الجمعية العلمية الملكية في مجال التدريب بعقد دورتين طويلتين (مدة كل منهما عام واحد) وذلك في عامي ١٩٧٣، ١٩٧٤، ساهمت في التدريس فيهما متطوعة من خارج الأردن. وكذلك فقد ساهمت – وما زالت تساهم – مؤسسات أخرى في عقد دورات تدريبية شبيهة بتلك التي تعقدها جمعية المكتبات الأردنية، ومن هذه المؤسسات: الجامعات الأردنية الأربع، والمكتبة العامة لأمانة العاصمة، ووكالة غوث اللاجئين، ومؤخراً مؤسسة عبد الحميد شومان.

ونتيجة لجهود طويلة من جمعية المكتبات الأردنية ومن المكتبيين أنشئ في كلية التربية في الجامعة الأردنية في العام الجامعي ١٩٧٨/٧٧ برنامج المكتبات والتوثيق، الذي يمنح بعد دراسة (٣٣) ساعة معتمدة بنجاح (زيدت إلى ٣٦ ساعة معتمدة) دبلوم الدراسات العليا. وبلغ عدد خريجي هذا البرنامج منذ تأسيسه حتى نهاية العام الجامعي ١٩٨٨/٨٧ (١٤١) شخصاً منهم (٣٦) من الإناث[3]. ويجري العمل حالياً لتطوير هذا البرنامج ليصبح في مستوى دراسة الماجستير.

والمستوى الثاني للدراسة الأكاديمية في علوم المكتبات هو البرامج التي تطرحها كليات

---

١- وزارة التربية والتعليم، تاريخ التربية والتعليم في الأردن: ٢٦٨.

٢- سجلات جمعية المكتبات الأردنية.

٣- سجلات الجامعة الأردنية.

المجتمع (الكليات الجامعية المتوسطة)، وتقود إلى نيل الدبلوم الجامعي المتوسط. وتمتد جذور هذه البرامج إلى برامج معاهد تدريب المعلمين في الأردن في الستينات، فقد استحدث في العام الدراسي ١٩٦٦/٦٥ في برنامج معهد المعلمين في عمان تخصص أمناء المكتبات من أجل (إعداد المعلمين والمعلمات قبل الخدمة إعداداً يؤهلهم لاستلام مكتبات مدرسية وتأدية ما يترتب على استلام وظائفهم من مسؤوليات وواجبات)[1]. إلا أن هذا التخصص لم يستمر أكثر من عامين لعدم توافر مدرسين مناسبين.

ومع تطور التعليم الجامعي المتوسط والتوسع الأفقي فيه، أعادت وزارة التربية والتعليم تدريس تخصص أمناء المكتبات في كلياتها وفق منهاج جديد وخطة دراسية تتمشى مع الأهداف العامة للتعليم الجامعي المتوسط، وذلك تلبية لحاجات مشاريع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من توفير طاقات بشرية مؤهلة في مستوى متوسط من التخصص بين الدراسات الثانوية والدراسة الجامعية.

وقد ألحقت بعض كليات المجتمع الخاصة (التي ازداد عددها خلال الثمانينات إلى ٢٢ كلية إضافة إلى كليات وزارة التعليم العالي والمؤسسات الرسمية الأخرى) بوزارة التربية والتعليم (وزارة التعليم العالي فيما بعد)، وأنشئ فيها تخصص أمناء المكتبات الذي أصبح في العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢ ذا مسربين:

- الأول تخصص "أمناء المكتبات" ضمن برنامج المهن التربوية، وخصص له ٣٢ ساعة معتمدة في التخصص بالإضافة إلى المتطلبات الأخرى للبرنامج.
- والثاني تخصص "علم المكتبات والتوثيق" ضمن برنامج المهن الاجتماعية، وخصص له ٤٦ ساعة معتمدة في التخصص بالإضافة إلى المتطلبات الأخرى للبرنامج.

وبلغ عدد الكليات التي درست التخصص الأول فقط (٦) كليات في نهاية العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧، أما عدد الكليات التي قامت بتدريس التخصص الثاني فقد بلغ (٥) كليات في العام نفسه[2].

وقد بلغ مجموع من تخرج (اجتاز الامتحان الشامل الذي تعقده الوزارة) ضمن

---

١- وزارة التعليم العالي، التعليم العالي في الأردن في عهد الحسين: ٥٣.

٢- وثائق وزارة التعليم العالي.

التخصص الأول حتى نهاية العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ (٦٠١) خريج منهم (٥١٥) من الإناث. أما تخصص علم المكتبات والتوثيق فقد بلغ عدد خريجيه حتى نهاية العام الدراسي نفسه (٦٤٥) طالباً منهم (٥٩١) من الإناث[1].

ومع إعادة النظر في مناهج التعليم الجامعي المتوسط الذي قامت به وزارة التعليم العالي اعتباراً من مطلع العام الجامعي ١٩٨٩/٨٨ ألغي التخصصان السابقان، واستحدث تخصص جديد باسم (المصادر التعليمية والمكتبات) تقدمت للترخيص بتدريسه حتى نهاية عام ١٩٨٨ (١٥) كلية مجتمع رسمية وخاصة[2]. ويعكس هذا التخصص المفهوم الحديث لمراكز المصادر التعليمية والمعلومات والمكتبات، كما يعكس وجهة النظر المستقبلية إلى الدور المرتقب لهذه المراكز في المدارس وما يتوقع أن تساهم به في عملية التعليم.

---

١- وزارة التعليم العالي.

٢- المصدر نفسه.

## رابعاً: الأطر التشريعية والخطط التنموية

إن التطور الكبير الذي شهدته قطاعات النشر والمطابع والمكتبات، وحالة النهضة التي وصلت إليها، ما كانا ليكونا لولا اهتمام المشرع الأردني منذ تأسيس الإمارة بإيجاد الإطار التشريعي الضروري لإعطاء حركة التطوير هذه الأساس القانوني اللازم الملزم. وقد تناولت التشريعات – بدءاً بالتعديلات التي أدخلت على قانون المطبوعات العثماني الذي كان ساري المفعول عند نشوء الإمارة، وقوانين المطبوعات والنشر وأنظمتها وتعليماتها التي تعاقب صدورها منذ عام ١٩٢٧ – تنظيم أمور وشؤون الطباعة والنشر، وترخيص المطبوعات ومراقبتها سواء كانت كتباً أم صحفاً أم مجلات أم نشرات. ولم تغفل هذه التشريعات – التي أولت المطبوعات الصحفية جل اهتمامها – شؤون المطابع والطباعة من حيث تحديد الشروط الواجب توافرها في صاحب المطبعة، والحد الأدنى للمؤهلات التي يجب أن تتوافر في مديرها المسؤول، وتحديد المسؤولية الأدبية والقانونية التي يتحملانها عند مخالفة أحكام القوانين والأنظمة المتعلقة بالطباعة والنشر.

ومن الجدير بالتسجيل هنا أنه منذ صدور أول قانون للمطبوعات عام ١٩٥٣[1] تكرر النص في جميع التشريعات اللاحقة[2] على أن "الصحافة والمكتبة والمطبعة حرة وأن لكل شخص الحق في حرية التعبير عن رأيه، ولا تقيد هذه الحرية إلا في نطاق القانون".

ولغايات إجازة طباعة المطبوعات وتوزيعها نصت جميع هذه التشريعات على ضرورة أن يودع صاحب المطبعة نسختين من المطبوع لدى الوزارة / دائرة المطبوعات والنشر قبل طرحه للتوزيع.

وفي مجال النشر كان نظام نشر الإنتاج الثقافي في الأردن وتوزيعه لعام ١٩٦٩[3] إطاراً تشريعياً بدأت دائرة الثقافة والفنون في نطاقه بنشر الكتب التي يؤلفها أو يترجمها كتاب أردنيون. وقد هدف هذا النظام – كما نصت المادة (٣) منه – إلى دعم النهضة الفكرية والثقافية بتشجيع المؤلفين والشعراء والأدباء والمترجمين في المملكة الأردنية الهاشمية على

---

١- قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٣.

٢- قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٥، وقانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧، وقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣.

٣- الجريدة الرسمية، عدد ٢١٧٥ تاريخ ١٩٦٩/٦/١.

وضع المؤلفات ذات المستوى الجيد في المجالات الثقافية التي يعالجها كل منهم سواء في البحث أم الشعر أم الرواية أم في ترجمة الكتب المفيدة والاقتباس منها.

وفي عام ١٩٧٧ حل نظام نشر الإنتاج الثقافي وتوزيعه رقم ٣٨ محل النظام السابق. وقد نظم هذا التشريع بشكل رئيسي عملية دعم وزارة الثقافة والشباب للمؤلفين والمترجمين. أما أحدث التشريعات التي صدرت في هذا المجال فقد كان نظام نشر الثقافة والتراث القومي لعام ١٩٨٨[١] الذي نص على أن من واجبات الوزارة العمل على نشر الثقافة والتراث القومي بالوسائل الممكنة، كما بين أن للوزارة في سبيل ذلك طباعة النتاج الثقافي ونشره وفقاً لأحكام هذا النظام.

وتضمن النظام أحكاماً تنظم حقوق الوزارة في طبع النتاج ونشره وتوزيعه وفي تكليف الكتاب بتأليفه أو ترجمته. كما يتناول هذا التشريع بالتنظيم أعمال توزيع هذا النتاج والمكافآت المالية المستحقة عنه. وجاء النظام الخاص بجوائز الدولة التقديرية والتشجيعية[٢]، إلى جانب جوائز بعض المؤسسات الأخرى للبحوث والدراسات وأدب الأطفال، ليعكس اهتمام المشرع بدفع الحركة الثقافية، وبخاصة حركة التأليف والبحوث والدراسات والنشر، إلى مستوى متميز من الإبداع في مختلف حقول المعرفة الأدبية والعلمية.

وفي نطاق المكتبات سبقت الإشارة في هذا البحث إلى أن التشريعات المتعلقة بتطوير العملية التربوية التعليمية، ومنذ التعديلات الأولى التي أدخلت على ما كان معمولاً به من تشريعات عثمانية، لم تخل من نصوص اتسعت لتطوير المكتبات المدرسية ودعمها.

وفي مجال المكتبات العامة لم يكن في الأردن حتى منتصف السبعينات أي تشريع خاص يعنى بها باستثناء ما سبق وأشير إليه من نصوص عامة تسند مهمة الإشراف على المكتبات العامة إلى وزارة التربية والتعليم. وكان النص القانوني الآخر هو ما ورد في قانون البلديات رقم ٢٩ لعام ١٩٥٥ الذي نصت المادة ٤١ (فقرة ١٦) على أن من مهام البلديات (تأسيس المتاحف والمدارس والمكتبات العامة والنوادي الرياضية والاجتماعية والموسيقية)[٣]، وكان

---

١- نظام رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٨، الجريدة الرسمية، عدد ٣٥٩٤ تاريخ ١٩٨٨/١٢/١٧.

٢- نظام رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٨، الجريدة الرسمية، عدد ٣٥٩٤ تاريخ ١٩٨٨/١٢/٧.

٣- الجريدة الرسمية عدد ١٢٢٥، تاريخ ١٩٥٥/٥/١.

من الطبيعي أن لا تستطيع البلديات، بمواردها المالية المحدودة، إعطاء إنشاء المكتبات العامة ورعايتها أولوية مفضلة على إنشاء ورعاية مرافق أخرى كشبكات المياه والإنارة وتعبيد الشوارع وإنشاء المدارس مما يراه المواطنون أكثر إلحاحاً وأحق بالأفضلية. كما قد يكون لتوزع سلطة الإشراف على هذه المكتبات العامة بين وزارة التربية والتعليم والبلديات، وعدم وجود نص صريح ملزم أثر في بطء تطور هذا القطاع أمام اهتمام الوزارة بتطوير مكتبات مدارسها.

وفي عام ١٩٧٥ صدر النظام رقم ١٩٧٥/٨٥[1] لإنشاء مركز الوثائق الوطنية، ولهذا النظام هدف رئيسي هو: المحافظة على الوثائق الرسمية للمملكة، إلا أن التطورات تلاحقت بسرعة إذ صدر عام ١٩٧٧ النظام رقم ١٩٧٧/٢٧[2] لتحل بموجبه مديرية المكتبات والوثائق الوطنية – كإحدى دوائر وزارة الثقافة والشباب – محل مركز الوثائق الوطنية.

وقد أعطى هذا التشريع المديرية صلاحيات واسعة وأهدافاً طموحة لتحقيقها، فقد نص في المادة (٤) منه على أنه في سبيل تحقيق أغراضها وغاياتها تمارس المديرية النشاطات والمسؤوليات التالية:

"١- إنشاء وإدارة المكتبة الوطنية وتطويرها.

٢- إعداد وإدارة الأقسام المتعلقة بالمحفوظات والوثائق والتوثيق والمعلومات والفهارس والببليوغرافيا وتنميتها.

٣- الإشراف على المكتبات العامة والتنسيق معها وبينها واقتراح الأسس الفنية لإدارتها.

٤- وضع واعتماد المعايير القياسية المتعلقة بالمكتبات والوثائق.

٥- القيام بدور مركز الإيداع العام لجميع الوثائق والمصنفات.

٦- العمل على إحياء وتحقيق التراث.

٧- التنسيق والتعاون مع المكتبات الخاصة"[3].

وما زالت المكتبة الوطنية مشروعاً لم ير النور، وإن كانت المديرية قد بدأت في تجميع

---

١- الجريدة الرسمية عدد ٢٥٧٣، تاريخ ١٩٧٥/١٠/١.

٢- الجريدة الرسمية عدد ٢٧٠٠، تاريخ ١٩٧٧/٥/١٦.

٣- المصدر نفسه.

المطبوعات الوطنية. وبانتظار صدور تشريع بالإيداع القانوني، صدر عام ١٩٨٣ أمر الدفاع رقم ٨٣/١ الذي يلزم المؤلف أو الناشر بإيداع نسختين من كل مصنف بعد طباعته لـدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية.

وفي مجال الحديث عن التشريع، ومع غياب المعايير القياسية المتعلقة بالمكتبات عامة، نرى أن وزارة التعليم العالي قد عملت على معالجة هذا الأمر فيما يختص بها عند تناولها مسألة اعتماد كليات المجتمع – الحكومية منها والخاصة – فقد استصدرت الوزارة نظاماً لترخيص هذه الكليات واعتمادها[١]، وأصدرت تعليمات معايير الاعتماد العام التي حددت حداً أدنى لعدد العاملين في مكتبات كليات المجتمع والمؤهلات الواجب توافرها فيهم، بالإضافة إلى ضرورة تحقيق المكتبة لمعايير خاصة تشمل: مساحتها واستيعابها وتأثيثها ومقتنياتها من مصادر أساسية وكتب ثقافية ودوريات متخصصة[٢].

ولقد تناولت الخطط المتعاقبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن موضوع المكتبات وخدمات التوثيق والمعلومات بشكل أو بآخر. وتطور ذلك وتشعب بمرور السنين، وإدراك المخططين لأثر هذه الخدمات في العملية التنموية الاجتماعية والاقتصادية. وباستقراء هذه الخطط، وتحليل ما أوردته يتبين أن خطة التنمية لعام ١٩٧٦ – ١٩٨٠ – في معرض تناولها قطاع الثقافة والإعلام – أشارت إلى (الافتقار إلى مركز للتوثيق لحفظ الوثائق والمعلومات الأساسية)[٣]، واقترحت كأحد مشاريع وزارة الثقافة والإعلام إنشاء (مركز للتوثيق) يكون أحد أجزائه قاعة للدراسة. وفي الوقت نفسه أوردت الخطة مشروعاً للوزارة نفسها يتعلق بإتمام الدراسات لتزويد المكتبات بالكتب والمنشورات العلمية المتعلقة بالتنمية، واستجلاب معونة خارجية لإنشاء شبكة مكتبات عامة[٤].

وقد أوردت الخطة ذاتها مشروعين آخرين في مجال المكتبات: أولهما يتناول إنشاء فروع للمكتبة العامة لأمانة العاصمة[٥]، ويتعلق الآخر بإنشاء مكتبة وطنية للعلوم والتكنولوجيا

---

١- الجريدة الرسمية، عدد ٣٥١١، تاريخ ١٩٨٧/١١/١.

٢- تعليمات معايير الاعتماد العام / تعليمات رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ نشرت في العدد ٣٥١١ من الجريدة الرسمية، تاريخ ١٩٨٧/١١/١.

٣- المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٦ – ١٩٨٠: ٢٢٨.

٤- المصدر نفسه: ٢٣٠.

٥- المصدر نفسه: ٣٠٣.

في مقر الجمعية العلمية الملكية[1]. وخلال سنوات الخطة أنشأت المكتبة العامة ثلاثة فـروع لها، بينما نمت مكتبة الجمعية العلمية الملكية خلال هذه الفترة، وإن لم تكن قد وصلت بعد إلى حد طموحات خطة التنمية. كذلك هدفت الخطـة في مجـال الأوقـاف والـشؤون والمقدسات الإسلامية إلى الاهتمام بالوثائق التاريخية والسياسية والمخطوطـات الإسـلامية والعناية بها، وإلى دعم مكتبات المساجد وإنشاء مكتبة عامة في وزارة الأوقاف[2].

وتنعكس استجابة المخططين إلى المفاهيم المتغيرة في عالم المكتبات ودورها في التنمية في خطة التنمية الخمسية التالية، إذ تطورت النظرة هنا لتتطرق إلى فكرة إنشاء شبكات وأنظمة للمعلومات. ولقد أشارت هذه الخطة بوضوح إلى أن إحدى مشكلات التنميـة في الأردن هي: "النقص الكبير في المعلومات والإحصاءات بسبب عدم تطبيق نظام وطني للمعلومات يتيح اختزانها واسترجاعها في حين الحاجة"[3].

وفي قطاع الشباب حين جعلت الخطة من أهدافها[4]:

- العمل على توسيع قاعدة المصادر الثقافية وميادينها.
- تنشيط الحركة الأدبية والفكرية والفنية، وتعميم ثمراتها وجعلها في متناول المواطن.
- نشر الوعي المكتبي والوثائقي لدى المواطن.

رسمت أيضاً – ضمن الإجراءات التنظيمية التي تنوي تنفيذها لتحقيق أهدافها في هـذا القطاع – : "استخدام التكنولوجيا المتطورة في مديرية المكتبات وذلك لتحسين أدائها مـن خلال الاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة وأدوات الحفظ المبتكرة، وتوفير البنى الأساسية لكل من مديرية المكتبات والوثائق الوطنية ودائرة الثقافة والفنون ومؤسسة رعاية الشباب، وتجميع وثائق التراث القديمة والحديثة، وتجميع الوثائق الرسمية الأردنية، ووضـع برنـامج إعلامي تثقيفي متكامل يتم من خلاله حث المواطنين على المـساهمة في تحقيـق أهـداف المكتبات والتوثيق"[5].

---

١– المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٦ – ١٩٨٠: ٣٢٥.

٢– المصدر نفسه: ٣١١.

٣– المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ – ١٩٨٥: ٢١٧.

٤– المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ – ١٩٨٥: ٢١٨.

٥– المصدر نفسه: ٢١٩.

وقد تضمنت مشروعات الخطة في هذا القطاع أيضاً مشروع إنشاء المركز الوطني للوثائق والمعلومات والتوثيق كمركز متخصص لتجميع الوثائق الرسمية الأردنية ووثائق التراث القديمة والحديثة وتوثيقها وتنظيمها، وتوفير شبكة معلومات وطنية لمراكز المعلومات والوثائق الأردنية كافة. وقد قدرت كلفة هذا المشروع بثلاثة ملايين دينار[١].

ونجد أن الخطة قد أكدت هذا التوجه في الاهتمام بمراكز المعلومات والتوثيق عندما وضعت كواحد من أهدافها في قطاع العلوم والتكنولوجيا والإحصاءات "توثيق المعلومات والإحصاءات حول مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية وتصنيفها وحفظها" ثم رسمت – كإجراء تنظيمي في سبيل تحقيق هذا الهدف – "إنشاء وحدات متخصصة بالتوثيق العلمي والمعلومات وتنسيقها"[٢].

وجاءت أحدث خطط التنمية (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ – ١٩٩٠) لتعزز ببرامجها ومشاريعها الإنجازات التي تحققت خلال ثلاثين عاماً ضمن إطار التنمية الشاملة في الأردن.

ففي قطاع الثقافة كان من ضمن الأهداف التي اختطها المشرع في خطة التنمية "نشر الكتاب الأردني على المستويين الإقليمي والعالمي" و "تنظيم المعلومات التي لا غنى عنها للمخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين والدارسين والمواطنين عامة"[٣] والسعي في سبيل الحفاظ على المكتسبات الثقافية ورعاية التراث وتعميم المفاهيم المكتبية والوثائقية، وتطوير شبكة معلومات وطنية.

كما كان من أول المشروعات التي تضمنها قطاع الثقافة في خطة التنمية تطوير قسم النشر في دائرة الثقافة بحيث يصبح داراً وطنية للنشر والترجمة والتوزيع هدفها أن يكون للأردن دور في نشر الثقافة محلياً وعربياً، وتيسير وصول الإنتاج الثقافي إلى الناس.

وقد رسمت الخطة ضمن إجراءاتها التنظيمية التي رأت أنه يمكن أن تؤدي إلى تحقيق أهدافها إنشاء مجمعات ثقافية في المدن الكبرى، وتكون هذه المجمعات متعددة الأغراض

---

١– المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ – ١٩٨٥: ٢٢٠.

٢– المصدر نفسه: ٣٤٢.

٣– جميع المعلومات المتعلقة بقطاع الثقافة مأخوذة من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ – ١٩٨٥: ٣١٥ وما بعدها.

تضم مسرحاً ومكتبة ونادياً للأطفال والكبار وقاعة معارض، وقدرت تكاليف هذه المجمعات بخمسة ملايين دينار. وقد يكون المشروع الأكثر أهمية أو طموحاً هو مشروع إنشاء "المجمع الوطني للمكتبة والوثائق والتوثيق" بكلفة قدرت بأربعة ملايين دينار، ويشمل هذا المجمع المكتبة الوطنية المركزية وداراً للوثائق الوطنية مركزاً وطنياً للمعلومات.

وكذلك كان من ضمن الإجراءات التنظيمية المقترحة في هذا القطاع العمل على إنشاء وتطوير شبكة من المكتبات العامة بالتنسيق مع المجالس البلدية والقروية في المملكة، واستخدام التكنولوجيا المتطورة في الأعمال المكتبية والوثائقية، والاهتمام بإيجاد مكتبات للأطفال بشكل خاص. كما اقترحت الخطة أيضاً أن تدرس علوم المكتبات في مدارس وزارة التربية والتعليم والمؤسسات التعليمية الأخرى، كمادة تسهم في تشكيل ثقافة الإنسان وإنائها شأنها شأن الموسيقى والفنون التشكيلية.

ولا شك في أن التقدم في حقل التربية والتعليم كان أبرز مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، ويتمثل هذا التقدم في مؤشرات كمية ونوعية تشمل عدد الطلبة والمعلمين والمرافق التعليمية. ولقد أكدت الخطة الجديدة أن من أهداف التنمية في قطاع التعليم توسيع الخدمات التعليمية وتطويرها وإحداث نقلة كبيرة في أساليب التعليم وفي مناهجه وكتبه من خلال تحسين المرافق المساندة كالمختبرات والمكتبات واستعمال أدوات نقل المعرفة المناسبة[1].

وضمن مشروعات المرافق المدرسية يتبين أن هناك خطة لإنشاء (٤٩) مكتبة مدرسية ضمن المشروع التربوي السادس الممول جزئياً من البنك الدولي، ولإنشاء (٥٠) مكتبة مدرسية أخرى في مختلف المناطق تمول من مصادر مختلفة[2].

وتوضح مثل هذه النصوص أن التطور الكبير في عدد المكتبات المدرسية إنما كان نتيجة طبيعية لما خطط المشرع له ورسم للوصول إليه.

وقد تضمن قطاع التعليم في الخطة مشروعاً لإنشاء مدرسة للمهن الطباعية في عمان

---

١- المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ – ١٩٨٥: ٢٦٢.

٢- المصدر نفسه: ٢٤٨.

بكلفة إجمالية مقدرة بحوالي مليون دينار بهدف تغطية حاجات المطابع الملحة من العمال المهرة والمعنيين وذلك لتحسين الأداء في المطابع بما يؤدي إلى إنتاج أفضل لتسويقه محلياً وعربياً. وتتضمن هذه المدرسة تخصصات: التصوير وفرز الألوان وصف الحروف والطبع والتجليد والتصميم والإخراج والرسومات والأشكال[١].

وجاء ضمن مشروعات جامعة اليرموك مشروع إنشاء مطبعة لدائرة الصحافة والإعلام بكلفة إجمالية مقدرة بمائة وخمسين ألف دينار وذلك بهدف إجراء التمرينات العملية عليها، وتلبية حاجات الجامعة الأخرى[٢].

كذلك فقد تضمن مشروع مبنى المكتبة المركزية في جامعة مؤتة مجالاً لمطبعة الجامعة مما يدل على أن هذه الجامعة جادة في إنشاء مطبعة خاصة بها[٣].

وقد أكدت الخطة بوضوح أن الطموحات التنموية للأردن تستدعي الاستمرار في توسيع قدرته على استيعاب وسائل الاتصال الحديثة ونقل المعلومات وشبكات الحاسوب والبريد الإلكتروني في سبيل توفير المعلومات للمخطط وصاحب القرار السياسي والإداري وللباحث والدارس. ولا يكاد يخلو قطاع من القطاعات المختلفة في الخطة من توكيد لأهمية المكتبات ومراكز المعلومات فيه، وشبكات الاتصال بينها. ومن أبرز هذه القطاعات: الاقتصاد والإحصاءات والتعليم العالي. ويلاحظ أن خطط وزارة التعليم العالي شملت دراسة الأوضاع الثقافية، بما في ذلك الأندية والجمعيات الثقافية، والصحافة والمطابع، والمكتبات والتوثيق والأثر المتبادل بينها وبين التعليم العالي[٤]. ولا شك في أن هذه النظرة الشمولية إلى اعتبار التعليم العالي جزءاً من الحياة الثقافية بعامة جديرة بالتسجيل.

ولم يترك المخطط هنا الأمور بعمومياتها، بل وضع أيضاً، كأحد مشاريع الوزارة خلال سنوات الخطة هذه، تطوير مكتبات كليات المجتمع التابعة لوزارة التعليم العالي بتزويد هذه المكتبات بالكتب والأجهزة اللازمة بكلفة تقديرية مقدارها (٢٤٠,٠٠٠) مائتان وأربعون ألف دينار. كذلك شملت مشاريع الوزارة إنشاء مكتبة شاملة في الوزارة

---

١- المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ – ١٩٨٥: ٢٥١.

٢- المصدر نفسه: ٢٨٧.

٣- المصدر نفسه: ١٩٠.

٤- المصدر نفسه: ٢٦٢.

تحتوي على جميع فروع العلم والمعرفة، وجميع الخطط والبرامج المتعلقة بتطوير التعليم العالي في الأردن بكلفة تقديرية مقدارها (٦٠,٠٠٠) ألف دينار[١].

ويتكامل مع هذا المشروع مشروع آخر هو إنشاء "بنك معلومات التعليم العالي" الذي يهدف إلى حفظ المعلومات ذات العلاقة بالتعليم العالي بأساليب حديثة، وتسهيل ربط هذه المعلومات ببعضها وتحليلها والاستفادة منها في عملية التخطيط ورسم السياسات والميزانيات.

وهناك محاولات جادة الآن لإصدار تشريعين أحدهما يتعلق بالإيداع القانوني للمصنفات عموماً من كتب ودوريات وغيرها من أشكال الإنتاج الأدبي والفكري، إذ ما زال يعتمد في هذا الأمر على أمر الدفاع الصادر عام ١٩٨٣ المقتصر على الكتب.

أما مشروع التشريع الآخر الذي يجري العمل على إنجازه حالياً[٢] فيتعلق بحماية حق التأليف والملكية الفكرية والفنية، إذ ما زال التشريع الساري المفعول هو قانون حق التأليف العثماني القاضي بأن على المؤلف تسجيل مصنفه لدى نظارة المعارف (وزارة التربية والتعليم حالياً) ليحفظ حقه في التأليف والنشر.

ويتضح من النصوص التي وردت في الخطط التنموية، والتشريعات التي تم سنها، خاصة في السنوات القليلة الماضية، أن مسيرة حركة النشر والمطابع والمكتبات التي بدأها المغفور له مؤسس المملكة عام ١٩٢٣ عندما أمر بإنشاء مجمع علمي ومكتبة عامة وبإصدار مجلة علمية وبالاهتمام بنشر المؤلفات بالعربية، قد وصلت في نهاية عقد الثمانينات إلى مرحلة تبشر بأن تكون بداية نهضة شاملة مباركة.

---

١- المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ – ١٩٨٥: ٢٦٤.

٢- منتصف عام ١٩٨٩.

# ثبت المصادر والمراجع

## أ- المصادر والمراجع العربية:

### * الكتب:

١- أحمد المصلح، رابطة الكتاب الأردنيين: ملامح عامة، عمان: رابطة الكتاب الأردنيين، ١٩٨٤.

٢- أسامة يوسف شهاب، صحيفة الجزيرة الأردنية: دورها في الحركة الأدبية ١٩٣٩ – ١٩٥٤، عمان: وزارة الثقافة والتراث القومي، ١٩٨٨.

٣- أمل محمد زاش، المكتبات في الأردن: واقع وطموحات، عمان: ١٩٨٩.

٤- أميمة شريم، الصحافة الأردنية وعلاقتها بقوانين المطبوعات والنشر ١٩٢٠ – ١٩٨٣، عمان: ١٩٨٤.

٥- تيسير ظبيان، الملك عبد الله كما عرفته، عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٦٧.

٦- الجامعة الأردنية، الإنتاج العلمي للعاملين في الجامعة الأردنية ١٩٦٢ – ١٩٨٧ / جمع وإشراف محمد عدنان البخيت، عمان: ١٩٨٨.

- البحوث العلمية والمطبوعات المدعومة في الجامعة الأردنية ١٩٧٣ – ١٩٨٧ / محمد عدنان البخيت وآخرون، عمان: ١٩٨٧.

- البيليوغرافيا الأردنية (قائمة بالمطبوعات المتعلقة بالأردن في مكتبة الجامعة الأردنية، تشرين الأول ١٩٧٩) عمان: ١٩٨٠.

- وثائق المؤتمر الثقافي الوطني الأول ١٣ – ١٦ تشرين الأول ١٩٨٤، عمان: ١٩٨٥.

٧- الجمعية العلمية الملكية، ببليوغرافيا الأردن، قائمة موضوعية بالمطبوعات المتوفرة في المكتبة، عمان: ١٩٧٥.

٨- جمعية المكتبات الأردنية، الببليوغرافيا الوطنية الأردنية: سجل الإنتاج الفكري للأعوام ١٩٧٩ – ١٩٨٤، عمان، ١٩٨٠.

٩- خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق العربي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٨.

١٠-خير الدين الزركلي، عامان في عمان، القاهرة: المطبعة العربية، ١٩٢٥.
١١-ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية. السنة الأولى، ج١، القاهرة: جامعة الدول العربية، الإدارة الثقافية، ١٩٤٩.
١٢- سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنية (١٩٢١ – ١٩٢٥)، عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٧١.
١٣-سمير قطامي، الحركة الأدبية في شرقي الأردن، عمان: وزارة الثقافة والشباب، ١٩٨١.
١٤-صدقي دحبور، دليل المكتبات في الأردن ١٩٧٦ / إعداد صدقي دحبور وفوزي شبيطة، عمان: جمعية المكتبات الأردنية، ١٩٧٦.
١٥-علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة ١٩٢١ – ١٩٤٦، ط٢. عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩.
١٦-عيسى الناعوري، اللجنة الوطنية للتعريب والترجمة والنشر منذ تأسيسها إلى اليوم (١٩٦١ – ١٩٧٢)، عمان: وزارة التربية والتعليم، ١٩٧٢.
١٧-فيليب دي طرزي، خزائن الكتب العربية في الخافقين، بيروت: وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، ١٩٤١.
١٨-المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٦ – ١٩٨٠، عمان: ١٩٧٦.
١٩-خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ – ١٩٨٥، عمان، ١٩٨١.
٢٠-محمد سعيد الشيخ علي، واقع مكتبات المدارس الثانوية في الأردن، ١٩٨٧. (رسالة ماجستير – الجامعة الأردنية).
٢١-محمود الأخرس، الببليوغرافيا الفلسطينية الأردنية ١٩٠٠ – ١٩٧٠، عمان: جمعية المكتبات الأردنية، ١٩٧٢.
٢٢-مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، البليوغرافيا الوطنية الأردنية: السجل الرسمي للنتاج الفكري السنوي ١٩٨٠ / تحرير وتقديم أحمد شركس، عمان، ١٩٨١.
٢٣-منذر صلاح وآخرون، قطاع الإعلامية: مراكز الحاسبات الإلكترونية ومراكز المعلومات الفنية والعلمية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة سياسية العلوم والتكنولوجيا المنعقدة في الجمعية العلمية الملكية ٩ – ١١ أيار ١٩٧٧ / إعداد

منذر صلاح، فاروق منصور وآخرين، عمان: الجمعية، ١٩٧٧.
٢٤-منيب ماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين. عمان: المؤلفان، ١٩٥٩.
٢٥-هاني العمد، السياسة الثقافية في الأردن، باريس: اليونسكو، ١٩٨٠.
٢٦-ناصر الدين الأسد، محاضرات في الاتجاهات الأدبية الحديثة في فلسطين والأردن، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧.
٢٧-وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر، دائرة المطبوعات والنشر في خمسين عاماً، عمان، ١٩٧٧.
- دائرة المطبوعات والنشر، الصحافة الأدبية: نشأتها وتطورها، عمان، ١٩٨٢.
٢٨-وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ – ١٩٩٠، عمان، ١٩٨٦.
٢٩-وزارة التربية والتعليم، تاريخ التربية والتعليم في الأردن، ١٩٢١ – ١٩٧٠ / إعداد قسم التوثيق التربوي، عمان، ١٩٧٠.
٣٠-وزارة التعليم العالي، التعليم العالي في عهد الحسين، عمان، ١٩٨٥.
٣١-وزارة الثقافة والإعلام، دائرة المطبوعات والنشر، الأردن في خمسين عاماً: ١٩٢١ – ١٩٧٠، عمان، ١٩٧٢.
٣٢-يسرى أبو عجمية، دليل المكتبات والمكتبيين في الأردن: ١٩٨٤ : إعداد يسرى أبو عجمية، ومحمد مهيدات، وعمر حمادنة، عمان: ١٩٨٥.

*** الدوريات:**

١- الجريدة الرسمية: ١٩٢٩.
٢- رسالة المعلم: فصلية، تصدرها وزارة التربية والتعليم، ١٩٥٦.
٣- رسالة المكتبة: فصلية، تصدرها جمعية المكتبات الأردنية، ١٩٦٥.
٤- الشرق العربي: ١٩٢٣ – ١٩٢٩.

* العديد من **الأدلة والنشرات التعريفية والإحصائية والمطويات والقوائم** التي أصـــدرتها المؤسسات المختلفة، وقد تمت الإشارة إليها في حواشي البحث.

**ب- المراجع الأجنبية:**


- Aman, Mohammed, Documentation and Library Services of the Ministry of Information. Report Prepared for the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan. Paris: Unesco, ١٩٨٠.
- De Grolier, E., Hashemite Kingdom of Jordan: Development of the National Documentation Centre. Paris: Unesco, ١٩٧٧.
- Jusseume, L. J. Planning a National Information Network in the Hashemite Kingdom of Jordan. Amman: Jan. ١٩٧٧.
- Mansour, Farouq, University and research libraries in Jordan: a study of users and institutional characteristics. (Ph. D. Thesis, University of Sheffield), ١٩٨٣.
- Parker, J.S., Proposals for the development of a National Information System for the Hashemite Kingdom of Jordan. Amman: March ١٩٧٧.
- Parker, J. S., Proposals for library development in the Hashemite Kingdom of Jordan. Prepared for presentation to H. R. H. Crown Prince Al-Hassan on behalf of the British Council and the Jordan Library Association. Amman: Nov. ١٩٧٥.
- Patai, Raphael, Jordan, Lebanon and Syria: an annotated bibliography – New Havens: HRAE Press, ١٩٥٧.


الذخيرة العربية

# فهرس المحتويات



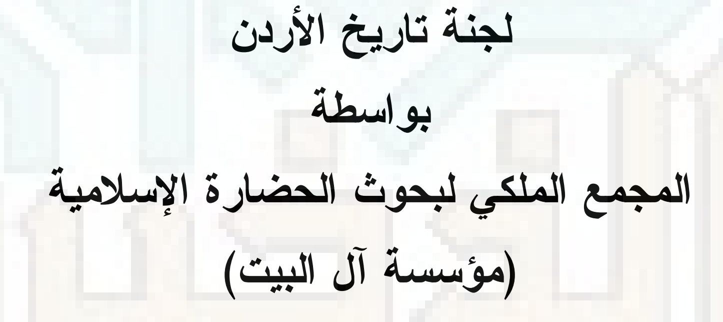
منشورات

لجنـــة تاريـــخ الأردن

رقم (١٢)

ربيع الآخر ١٤١٣ هـ

آب (أغسطس) ١٩٩٢م



## لجنة تاريخ الأردن

## بواسطة

## المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية

## (مؤسسة آل البيت)


العنوان البريدي: ص.ب (٩٥٠٣٦١) عمان – الأردن

العنوان البرقي: آل البيت – عمان

التلكس: Albait Jo, Amman – Jordan ٢٢٣٦٣

الفاكس: ٨٢٦٤٧١

الهاتف: ٨١٥٤٧١ – ٨١٥٤٧٤



رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(١٩٩٢/٨/٤٧٠)